مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد ٥٩ - ربيع الأول ١٤٣٠ - مارس ٢٠٠٩

المحاسبون

برعاية خادم الحرمين الشريفين

تنظيم مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني

- معالي الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل: (الهيئة) حققت سمعة جيدة تخطت حدود المملكة
- الهيئة تدشن شعارها الجديد

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA

هيئة السوق المالية توفر ..
مئة منحة للتقدم إلى اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

تحظى زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) باهتمام وتقدير القطاع الاقتصادي في المملكة ومكانة تساعد حامليها على تبوء الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية في المملكة.

مواد الاختبار	
المحاسبة	فقه المعاملات
المراجعة	الأنظمة التجارية
الزكاة والضريبة	

أهداف المنحة:

- الإسهام في إعداد كفاءات وطنية مدربة ومؤهلة تأهيلاً كافياً في حقل المحاسبة الذي يشهد طلباً كبيراً على الكفاءات المؤهلة مهنياً.
- تلبية الاحتياج المستقبلي لقطاعات السوق المالية المختلفة في حقل المحاسبة وسد احتياج مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال توفير كفاءات ذات قدرات عالية.

الشروط:

١. أن يكون المتقدم أو المتقدمة سعودي الجنسية.

٢. أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة كحد أدنى من إحدى الجامعات المعترف بها.

٣. ألا يقل التقدير العام عن جيد جداً (٣من ٤ أو ٣,٧٥ من ٥).

٤. ألا يكون قد مضى على الحصول على آخر درجة علمية أكثر من خمس سنوات.

٥. ألا يكون سبق له التقدم إلى اختبار زمالة الهيئة.

٦. التقدم إلى المنحة قبل شهرين من تاريخ عقد الاختبار .

قدم طلبك من خلال موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: www.socpa.org.sa

- يعقد الاختبار في : الرياض و جدة و الدمام.

في ٢١ / ٥ / ١٤٣٠ هـ الموافق ١٦ / ٥ / ٢٠٠٩ م و ٩ / ١ / ١٤٣١ هـ الموافق ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٩ م

التطوير المستمر

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على رسول الله محمد بن عبدالله و على آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم إلى يوم الدين.

في إطار التطوير المستمر لأداء الهيئة ونشر المعرفة الفنية والمهنية بين ذوي الاهتمام والاختصاص،أقر مجلس إدارة الهيئة تحويل نشرة أخبار الهيئة التي استمرت لأكثر من ١٥ سنة إلى مجلة ربع سنوية باسم مجلة المحاسبون.

يأتي قرار التحول من إصدار نشرة إلى إصدار مجلة ربع سنوية تحقيقًا لسياسة المجلس بطرق أفضل السبل والوسائل لتوصيل رسالة الهيئة وتعريف ذوي الاهتمام والاختصاص بما تقوم به الهيئة من أنشطة وجهود للرقي بالمهنة وتأكيد علو كعب المهنة في المملكة وما حققته من إنجازات داخلية وإقليمية ودولية.

ونطمع أن تكون هذه المجلة ملبية لتطلعاتكم من حيث المحتوى والإخراج. وإننا لننتهز هذه الفرصة لدعوة الجميع للمشاركة في تحرير مواضيع المجلة. كما أننا نرحب بكل اقتراح إما في مواضيع المجلة وأبوابها أو في الإخراج والشكل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

د. أحمد بن عبدالله المغامس

المشرف العام / أمين عام الهيئة

المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة
السعودية للمحاسبين القانونيين
ربيع الأول ١٤٣٠ - مارس ٢٠٠٩

المشرف العام
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

رئيس التحرير
د. يحيى بن علي الجبر
نائب أمين عام الهيئة

مستشار التحرير
عبد المجيد بن عبد الرحمن الفايز

مدير التحرير
عبدالله بن عبد العزيز الراجح

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

هاتف: ٠١/٤٠٢٨٥٥٥

فاكس: ٠١/٤٠٢٥٦١٦

E- mail:socpa@socpa.org.sa

الموقع الإلكتروني

www.socpa.org.sa

مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
معالي وزير التجارة والصناعة
الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم بن علي البغدادي
الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة
الأستاذ حسان فضل محضار عقيل
الدكتور أسامة بن فهد الحيزان
الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال
الأستاذ عدنان بن عبدالله النعيم
الدكتور محمد فداء محمد بهجت
الأستاذ سليمان بن عبدالله الخراشي
الأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان
الأستاذ ناصر الدين محمد السقا
الأستاذ وليد إبراهيم شكري
الأستاذ محمد بن صالح العبيلان

متابعات ٤
رأي ٦
لقاء ٨
مقال ١٣
أخبار ١٤
رؤية ١٩
استفسار ورأي ٢٤
استثمار ٢٨
دراسة ٣٢
قاموس ٣٦
أخبار دولية ٤٠
مواقع ٤٤
استراحة ٤٦
الأخيرة ٤٨

★ المواد المنشورة في هذه النشرة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة
★ ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية

8

أوضح معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أن الاتحاد الدولي للمحاسبين قام باختيار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من ضمن ست عشرة هيئة مهنية على مستوى العالم يمكن الاستفادة من خبرتها في كيفية تأسيس وتطوير الهيئات المهنية المحاسبية.

20

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة والرفع من مستواها، أصدرت لجنة معايير المحاسبة بالهيئة مشروع معيار عقود الإنشاءات والخدمات.

30

تباينت توقعات آخر التقارير الصادرة عن عدد من الجهات المتخصصة فيما يخص آفاق المصارف السعودية للفترة القادمة، ففيما توقع بعض هذه التقارير أن يحتفظ القطاع المصرفي السعودي بعوامل الجذب ومقومات الربحية، تحدث بعضها الآخر عن استمرار المصارف السعودية في التشديد على عمليات الإقراض.

32

يتمثل دور المراجع الداخلي، في مجال حماية نظم المعلومات المحاسبية الآلية، في تقييم المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات الآلية، ودراسة إجراءات الرقابة الملائمة لحمايتها، وفي ضوء أوجه القصور في الإجراءات المطبقة، يقوم بعرض ما توصل إليه من نتائج على الإدارة العليا أو مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة بالشركة، لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة.

العدد٥٩ ربيع الأول ١٤٣٠هـ مارس ٢٠٠٩م

الناشر

رؤيتنا:
أن نكون رواد الحلول المتكاملة في الإعلام المتخصص بالعالم العربي.

رسالتنا:
نحن أول شركة للإعلام المتخصص في المملكة العربية السعودية نسعى لتحقيق الريادة عربياً من خلال تقديم حلول متكاملة ومنتجات إعلامية هادفة ومتميزة بمصداقية ومهنية عالية تلبي احتياجات عملائنا وتحقق رضاهم وتتجاوز توقعاتهم.

إدارة تطوير الأعمال والمشاريع
ص.ب ٢٦٤٥٠ ـ الرياض ١١٤٨٦
هاتف: ٤٦٠٨٨٢٧ فاكس: ٤٦٠٨٨٩٧
businessdev@rawnaa.com

إدارة التوزيع والاشتراكات
هاتف: ٤١٩٧٣٣٣ فاكس: ٤١٩٧٦٩٦
هاتف مجاني: ٨٠٠٦١٤١٤١٤
فاكس مجاني: ٨٠٠١٢٤٢٢٧٧
subscriptions@rawnaa.com

إدارة الإعلان والتسويق
ص.ب ٢٦٤٥٠ ـ الرياض ١١٤٨٦
هاتف: ٤١٩٢٠٨٦ فاكس: ٤١٩٧٦٩٦
advertising@rawnaa.com

الرقم المجاني: ٨٠٠٤٤٢٤٤٤٥

رؤية للإعلام المتخصص

ص.ب ٦٥١٧٦ الرياض ١١٥٥٦
هاتف: ٤١٩٧٣٣٣ فاكس: ٤١٩٢٦٤٠
www.rawnaa.com

المدير التنفيذي
د. عبدالله بن جلوي الشدادي

برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

تنظيم مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني

برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، يحفظه الله، تعقد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني خلال الفترة من ٢/٤/١٤٣٠هـ إلى ٤/٤/١٤٣٠هـ، الموافق ٢٠٠٩/٣/٢٩م إلى ٢٠٠٩/٣/٣١م، وذلك بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الرياض إنتركونتيننتال.

أسمى آيات الشكر والتقدير

وبهذه المناسبة، رفع الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، على تكرمه، حفظه الله، برعاية هذا المؤتمر، وقال: «تعكس هذه الرعاية الكريمة ما توليه القيادة الرشيدة من عناية واهتمام لدور مهنة المحاسبة والمراجعة في تطوير أداء الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة».

وأضاف: «يهدف المؤتمر إلى بيان الدور المهم الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وخدمة مؤسساته وتعزيز الدور الذي تقوم به المهنة لضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة، وتوفير المعلومات الكافية، التي من شأنها مساعدة القائمين على هذه المنشآت والمتعاملين معها لاتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار الأداء الجيد لتلك المنشآت في تحقيق أهدافها ورعاية مصالح مساهميها وصيانة حقوق المتعاملين معها، وصيانة مقدرات الاقتصاد الوطني ككل».

يشارك في المؤتمر نخبة من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من مهنيين ورجال أعمال وأكاديميين ومديرين ماليين وغيرهم من داخل المملكة وخارجها.

تطور مهنة المحاسبة

وأوضح الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: «كان الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) قد اختار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من ضمن ست عشرة هيئة مهنية على مستوى العالم يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

وجاء ذلك في دليل إنشاء الهيئات المهنية الصادر عن الاتحاد في طبعة نوفمبر ٢٠٠٧م، والذي نص على أن "الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين هي هيئة محاسبية مهنية راسخة الأساس تضم موظفين وأعضاء تتوفر فيهم مهارات وخبرات عالية، وهي قادرة على تقديم الدعم والمشورة والمساعدة للهيئات المهنية الأخرى في الدول المتحدثة باللغة العربية».

وأكد:« يعكس هذا الاختيار ما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية من تطور، ويمثل تقديرًا للدور الذي تقوم به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في تطوير المعايير والأنظمة ذات العلاقة بالمهنة».

المرسوم الملكي الكريم

يذكر أن المرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ الذي تم بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين نص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها.

وتتلخص أغراض الهيئة ومهامها فيما يلي:

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة، مراجعة وتطوير واعتماد معايير المراجعة.
- وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة.
- تنظيم برنامج التعليم المستمر.
- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق المعايير المهنية والتقيد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.
- إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بهما، إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة.
- المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

إدارة الهيئة

ويدير الهيئة مجلس إدارة مكون من ثلاثة عشر عضوًا برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة، الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا.

ويقوم مجلس الإدارة بتصريف شؤون الهيئة وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها.

ويقوم الأمين العام للهيئة بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ومتابعتها وممارسة صلاحيات الإدارة التنفيذية. كما تقوم اللجان الفنية بالهيئة بإعداد المعايير والقواعد العامة التي تنظم المهنة بما في ذلك وضع وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة وتنظيم برنامج الزمالة ومراقبة الأداء.

وتضم هذه اللجان في عضويتها عددًا من ذوي الاختصاص والاهتمام من منسوبي الجامعات والمكاتب المهنية والشركات والإدارات الحكومية ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

د. المغامس

الرعاية الكريمة تعكس ما توليه القيادة الرشيدة من عناية واهتمام لدور المحاسبة والمراجعة في تطوير أداء الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة.

شكر وتقدير إلى « سوكبا »

تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (سوكبا) بمجهودات جبارة لخدمة الشركات والمؤسسات العاملة في المملكة، حيث تتركز أهم نشاطاتها الرئيسية في مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة، التي يجب الالتزام بها بهدف تقديم صورة عادلة عن المراكز المالية ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية الخاصة بهذه الشركات والمؤسسات من قبل مكاتب المحاسبة والمراجعة المستقلة (المراجعون الخارجيون).

تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (سوكبا) بمجهودات جبارة لخدمة الشركات والمؤسسات العاملة في المملكة

بالمقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة التي تعتمد معايير موحدة للمحاسبة والمراجعة، في حين تفتقد باقي دول المجلس وجود معايير موحدة تنظم هذه المهنة، مما فتح المجال واسعاً للشركات والمؤسسات لاختيار ما يناسبها من المعايير الدولية أو الأمريكية.

وبالتالي ظهور تباين كبير في السياسات المحاسبية المتبعة فيما بين الشركات المتنافسة مما يصعب من عملية الوصول إلى صور عادلة عن حقيقة مراكزها المالية ونتائجها بل يجعل عملية المقارنة شبه مستحيلة.

فعلى سبيل المثال، نجد في القطاع العقاري في الإمارات أن شركتي إعمار وديار تتبعان طريقة التكلفة ونسبة الإنجاز عند الاعتراف بالإيرادات بينما تتبع شركات الاتحاد والدار وصروح طريقة القيمة العادلة وتسليم الوحدات، فيما تتبع شركة دبي الأولى طريقة القيمة العادلة ونسبة الإنجاز (وهكذا دواليك بالنسبة لباقي الشركات في باقي دول المجلس).

المعايير المحاسبية السعودية تتميز بالثبات والتحفظ

في المقابل لا نجد مثل هذه الاختلافات الجوهرية بين الشركات المتنافسة السعودية نتيجة لوجود المعايير المحاسبية الموحدة التي تم تطويرها واعتمادها من قبل «سوكبا».

من جانب آخر، نجد أن المعايير المحاسبية السعودية تتميز بالثبات والتحفظ إلا أنها تعرضت في الآونة الأخيرة مع الأسف الشديد لضغوط تهدف إلى تضخيم قيمة أصول الشركات والمؤسسات من خلال إعادة تقييم بعض الأصول بالقيمة السوقية على أنها القيمة العادلة (بدلاً من سعر الشراء) أسوة بالتعديلات التي حصلت أخيرًا في بعض المعايير الدولية.

إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثبتت للجميع خطأ المعايير الدولية وحكمة مسؤولي الهيئة التي أسهمت في تقليل المخاطر وهو ما جنب الشركات والمؤسسات السعودية الكثير من الخسائر فيما لو تم الرضوخ لهذه الضغوط.

بناء على ما سبق، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لمجلس الإدارة وأعضاء اللجان الفنية والرئيس والنائب وجميع العاملين في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (سوكبا) على ما قدموه من جهود ونشاطات لخدمة مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص وخدمة الشركات والمؤسسات بشكل عام على الرغم من تواضع وشح الإمكانات المتاحة أمامهم في ظل غياب الدعم المادي (وأحيانًا الدعم المعنوي) من قبل الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال الذين يعتبرون المستفيد الأول من هذه الخدمات.

نقلاً عن جريدة الاقتصادية في عددها ٥٦٣٠

محمد بن فهد العمران

معالي الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل:

(الهيئة) حققت سمعة جيدة تخطت حدود المملكة

أوضح معالي الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا، وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أن الاتحاد الدولي للمحاسبين قام باختيار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من ضمن ست عشرة هيئة مهنية على مستوى العالم يمكن الاستفادة من خبرتها في كيفية تأسيس وتطوير الهيئات المهنية المحاسبية.

وأضاف في لقاء مع (المحاسبون) أن هذا يشكل اعترافًا بما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة بحمد الله من تقدم ومهنية عالية.

وإلى تفاصيل اللقاء:

نظام المحاسبين القانونيين

نص نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ، في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، كيف تنظرون إلى الدور الذي قامت به الهيئة؟

★ قامت الهيئة بتوفيق من الله سبحانه وتعالى ممثلة في مجلس إدارتها واللجان الفنية وأمانتها العامة بالعمل بشكل فاعل على تحقيق الأهداف التي حددها لها نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ والذي نص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وقد تمثلت أهداف الهيئة في:

- مراجعة واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
- وضع القواعد اللازمة لاختبار الزمالة وتنفيذ هذه الاختبارات.
- تنظيم دورات التعليم المهني المستمر والدورات التدريبية.
- الرقابة الميدانية للتأكد من التزام المحاسبين بالمعايير المهنية والتقيد بأحكام النظام واللوائح.
- إعداد البحوث والدراسات والدوريات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بها.

حيث قامت الهيئة بتحقيق العديد من الإنجازات المتميزة التي أسهمت بشكل فاعل في توفير الإطار التنظيمي والتطبيقي لمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

ومن تلك الإنجازات إصدار أكثر من ١٠٠ معيار ورأي مهني، الفحص الميداني لمكاتب المحاسبة في المملكة لمراقبة جودة أدائها المهني، حصول أكثر من ٢٨٦ محاسبًا على زمالة الهيئة، عقد عدد من المؤتمرات والندوات والملتقيات العامة لزيادة الوعي المهني، تطوير برامج تدريبية حضرها أكثر من ١١٠٠٠ متدرب.

وأدى كل ذلك إلى إكساب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سمعة جيدة تخطت حدود المملكة.

ويمكن القول بصفة عامة، إن جهود الهيئة أدت إلى تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وإلى رفع مستواها بما يتلاءم مع أهميتها في الاقتصاد الوطني.

دور رئيسي

تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الضرورية في المحافظة على الاقتصاد حيث تُمد المحاسبة أصحاب المنشأة بالمعلومات الضرورية، إلى أي مدى ترى أهمية هذه المهنة في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي؟

★ مهنة المحاسبة والمراجعة لها دور رئيسي في توجيه الموارد الاستثمارية بحيث يتم تخصيص هذه الموارد النادرة بين الاستعمالات البديلة لتحقيق أفضل النتائج.

وتزيد فاعلية الأفراد والمشروعات والأسواق والحكومة إذا كان متخذو القرارات الاقتصادية لديهم معلومات تعكس قدرة وأداء المشروعات الاقتصادية لتساعدهم في تقويم البدائل المختلفة والعائد المتوقع والتكاليف والمخاطر.

ويمكن القول إنه كلما كانت المهنة تؤدي دورها حسب المعايير المهنية المرعية؛ زادت ثقة المستفيدين بالمعلومات.

وإدراكًا من الدولة لأهمية المهنة فقد سارعت بإصدار الأنظمة التي طورت المهنة بشكل واضح.

ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله، لمؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني الذي تعقده الهيئة خلال الفترة من ١٤٣٠/٤/٢هـ إلى ١٤٣٠/٤/٤هـ الموافق٢٠٠٩/٣/٢٩م إلى ٢٠٠٩/٣/٣١م ما هي إلا دليل على الاهتمام الذي يوليه ولاة الأمر لهذه المهنة إدراكًا لأهميتها للاقتصاد الوطني.

مؤتمر المحاسبة السعودي

هل يمكن أن تحدثنا عن هذا المؤتمر؟

★ برعاية كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله، تعقد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني خلال الفترة من ١٤٣٠/٤/٢هـ إلى ١٤٣٠/٤/٤هـ الموافق٢٠٠٩/٣/٢٩م إلى ٢٠٠٩/٣/٣١م بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الرياض انتركونتيننتال تحت شعار المحاسبة والاستثمار:دعم وتنمية.

إنجازات الهيئة أسهمت في توفير الإطار التنظيمي والتطبيقي لمهنة المحاسبة

جهود الهيئة أدت إلى تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وإلى رفع مستواها

مهنة المحاسبة والمراجعة لها دور رئيسي في توجيه الموارد الاستثمارية

ويهدف هذا المؤتمر إلى بيان الدور المهم الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وخدمة مؤسساته وتعزيز الدور الذي تقوم به المهنة لضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة، وتوفير المعلومات الكافية، التي من شأنها مساعدة القائمين على هذه المنشآت والمتعاملين معها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار الأداء الجيد لتلك المنشآت في تحقيق أهدافها ورعاية مصالح مساهميها وصيانة حقوق المتعاملين معها، وصيانة مقدرات الاقتصاد الوطني ككل.

ويشارك في المؤتمر نخبة من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من مهنيين وأكاديميين ومديرين ماليين ورجال أعمال وغيرهم من داخل المملكة وخارجها.

زمالة الهيئة

تعد زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من الشهادات المهنية التي حققت سمعة طيبة. كيف تنظرون إلى زمالة الهيئة مقارنة بالزمالات المهنية العالمية الأخرى؟

★ أناط نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة الذي يهدف إلى قياس كفاءة الأفراد المتقدمين للاختبار من حيث المعرفة النظرية والقدرة على تطبيقها بمهارة، ومدى إدراك المسؤولية المهنية والصفات السلوكية التي يتعين عليهم التحلي بها.

وتحظى زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA بتقدير القطاع المهني والأكاديمي والاقتصادي في المملكة وبمكانة تساعد الحاصلين عليها لتبوؤ الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية في المملكة.

ويسعى الكثير من المحاسبين السعوديين والمقيمين للحصول على هذه الزمالة. واختبار زمالة الهيئة يماثل اختبار الزمالة الأمريكية CPA والبريطانية CA وغيرها من اختبارات الزمالة التي لها سمعة مرموقة.

ولقد حصل على زمالة الهيئة حتى نهاية الدورة (٢٠٠٨/٢م) ٢٨٦ محاسبًا منهم سيدتان سعوديتان. ولقد تعدت السمعة المميزة للزمالة حدود المملكة.

فقد أعفى كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين والمعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من الاختبار في أحد أقسامهما وهذا يعكس التقدير والمكانة التي تحظى بها زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

الالتزام بالمعايير المهنية

عني نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ بجانب الرقابة الميدانية للتأكد من التزام المحاسبين بالمعايير المهنية والتقيد بأحكام النظام واللوائح وأناط بالهيئة القيام به. نود تسليط الضوء على ما قامت به الهيئة في هذا الجانب الهام؟

★ لقد أناط نظام المحاسبين القانونيين بالهيئة وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه وذلك بغرض تحسين مستوى الأداء المهني للمحاسب القانوني، واستمرارية الأداء المهني الجيد، وزيادة الثقة في الخدمات المهنية.

وقد قامت الهيئة بخطوات حثيثة في هذا المجال. حيث تم إعداد معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة، وهي القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها برنامج مراقبة جودة الأداء المهني الذي تنفذه الهيئة والذي يشتمل على عدد من النشاطات التي منها الفحص السنوي والفحص الميداني لمكاتب المحاسبة.

وقد تم التعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA للاستفادة من تجربته في

هذا المجال.

فمن خلال الفحص السنوي تطلب الهيئة من مكاتب المحاسبة تزويدها ببيانات سنوية تقوم الهيئة بفحصها لمتابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسبة وطبيعتها والتعرف بشكل أولي على مدى التزام المكتب بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة.

ويتم تعضيد الفحص السنوي المشار إليه من خلال تنفيذ الفحص الميداني. حيث تقوم فرق فحص متخصصة بزيارة مكاتب المحاسبة لتنفيذ الفحص الميداني. حيث ينفذ الفحص الميداني كحد أدنى، مرة كل ثلاث سنوات بالنسبة لمكاتب المحاسبة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المساهمة والبنوك والمؤسسات العامة ومرة كل خمس سنوات بالنسبة لمكاتب المحاسبة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات أو المؤسسات الأخرى.

ويمثل برنامج مراقبة جودة الأداء المهني الذي تقوم الهيئة بتنفيذه قيمة مضافة في مجال المهنة في المملكة نظرًا لأنه يسهم في تحسين مستوى الأداء المهني لمكاتب المحاسبة بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع من خلال زيادة الثقة في الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسب القانوني.

ذلك أنه كلما كان المحاسب القانوني يؤدي دوره حسب المعايير المهنية المرعية؛ أدى ذلك إلى زيادة ثقة المستفيدين في التقارير المالية التي تصدر عن المنشآت المختلفة مما يعزز من نوعية القرارات الاستثمارية المتخذة. بالإضافة إلى ما سبق، فإن برنامج مراقبة جودة الأداء المهني يصب أيضًا في مصلحة مكاتب المحاسبة وذلك من خلال تحسين مستوى الأداء المهني لها واستمرارية الأداء المهني الجيد وزيادة فعالية الخدمات المهنية.

نشر الوعي المحاسبي

◄ ما دور الإعلام في نشر الوعي المحاسبي للمجتمع؟

★ الإعلام له دور مهم في نشر الوعي المحاسبي بالمجتمع ولذلك فإن وسائل الإعلام المقروءة منها والمرئية ساهمت في نشر هذا الوعي.

والمأمول أن يدرك الجميع أهمية دور الإعلام في استحضار دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة وأن يقوموا بتوصيل هذه الرسالة إلى المستفيدين بوسائلهم المتاحة بحيث يتم استخدام موارد المجتمع أفضل استخدام.

كما أنه من المناسب عرض المشاكل التي يواجهها قطاع الأعمال والاقتصاد والمتعلقة بعدم الالتزام بالمعايير المهنية المحاسبية مما يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد الوطني بسبب فقد الثقة بالمعلومات المالية.

البرامج والدورات

◄ يشارك المحاسبون والإدارات المالية بصفة عامة في أداء كافة القطاعات والشركات المساهمة بصفة خاصة، فما هي البرامج والدورات التي وضعتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لكي تطور من أداء المحاسبين؟

★ عنيت الهيئة بجانب التأهيل العملي والمهني للمحاسب. حيث تم تطوير برامج تدريبية حضرها أكثر من ١١٠٠٠ متدرب، وتشمل البرامج التدريبية في الهيئة:

– الدورات التدريبية للإعداد لاختبار الزمالة، وهي تهدف إلى تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة والتدرب على تطبيقها بمهارة. وفي ضوء ذلك تم إعداد عدد من الحقائب التدريبية التي تغطي المواضيع الرئيسة لمواد اختبار الزمالة.

– الدورات التدريبية المتخصصة، وهي تهدف إلى تمكين المتدربين من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية والمهنية لموضوع معين. وتستهدف كل من له اهتمام بالمهنة بالقطاعين العام والخاص، وتصميم الحقائب التدريبية لهذا الدورات وفق الاحتياجات الخاصة للدورة.

– الدورات التدريبية الخاصة التي تعقد لجهات محددة بناء على احتياجاتها التدريبية.

وفي ختام المقابلة تقدم معالي وزير التجارة والصناعة بالشكر لأمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين متمنيًا للجميع دوام التوفيق.

الدولة سارعت بإصدار الأنظمة التي طورت مهنة المحاسبة بشكل واضح

نظام المحاسبين القانونيين أناط بالهيئة وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية

أسست لمتابعه سوق المال والأعمال تابعت عبر برنامج المؤشر أكبر تغطيه لسوق الاسهم السعودي عبر ساعات التداول كاملة محملة بأجوبة لاستفسارات المستثمرين من خلال التغطية واستضافة نخبة من المحللين والاكاديمين المتميزين .

من المؤشر وعبر الكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تلبى احتياجات المشاهدين وصولا إلى التغطيات الحية و المباشرة التى تنفرد بها القناة الاقتصادية وبتميز ونقل حي للمؤتمرات والندوات والمناسبات الاقتصادية مهما كانت فخامتها .

وكان آخرها مؤتمر قمة أوبك الثالثة التى عقدت في الرياض ولاقت التغطية النجاح الكبير الذي شهد له الجميع من داخل المملكة وخارجها ابتداء من منظمة أوبك نفسها ..

NILESAT	BADER4
11938v	12111v
27500	27500
3/4	3/4

info@eqtisadia.tv

أهمية شهادة الزمالة السعودية

تظهر أهمية شهادة الزمالة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA بالنسبة للعاملين في مجال المحاسبة أو المجال المالي في المملكة العربية السعودية فيما تحتويه من مواد تتعلق بعملية اتخاذ القرار في البيئة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

ويكمن ذلك في إعداد الزميل لاستيعاب أهم المعلومات المتعلقة ببيئة الأعمال وكيفية تأثير تلك المعلومات على عملية اتخاذ القرار، ويظهر ذلك جليًا في أقسام اختبارات الزمالة التي تحتوي على مواد بالإضافة إلى كونها تتعلق بالمحاسبة إلا أنها تتعلق كذلك ببيئة الأعمال السعودية كالقانون التجاري السعودي ونظام الزكاة والضريبة السعودي وفقه المعاملات.

لقد تأكد لي بعد اجتيازي اختبارات الزمالة أهمية هذه الشهادة والفرق الشاسع بينها وبين أي شهادة زمالة أخرى والذي يكمن في كونها تقدم معلومات فريدة متخصصة في النشاط التجاري في المملكة العربية السعودية وليس في أي دولة أخرى.

وهنا في رأيي يكمن الفرق بين حامل شهادة الزمالة السعودية وحامل غيرها من الزمالات (كالأمريكية مثلاً) حيث يكون حامل الزمالة السعودية ملمًا بشكل كامل بعمليات الربط الزكوي والضريبي وتفاصيل القانون التجاري وأساسيات المعاملات الإسلامية ومدى تأثيرها على عمليات اتخاذ القرارات في بيئة الأعمال السعودية وليس الأمريكية أو غيرها من الدول.

عندما تركت العمل مع الجريد وشركاه توقعت أنه لن يكون للزمالة السعودية ما تضيفه لي في مجال الخدمات المالية والاستثمار. ولكنني منذ ذلك الحين لم أتوقف عن الرجوع إلى مخزون معلومات «الزمالة» للاستفادة منه في أي عملية سواء تتعلق بالاستثمار المباشر أو بالاستشارات المالية وتقييم الشركات وإعادة هيكلتها.

عبدالمجيد بن عبدالقادر أكبر
مدير استثمار، بيت الاستثمار المالي

الهيئة تدشن شعارها الجديد

في سياق التواصل مع الصحافة بهدف التعريف بما يصدر عن الهيئة، قامت الهيئة بعقد مؤتمر صحفي ضم عددًا من الصحفيين من مختلف وسائل الإعلام المقروءة، وذلك بحضور أمين عام الهيئة الدكتور أحمد عبدالله المغامس ونائب الأمين الدكتور يحيى علي الجبر ومدير الشؤون الإدارية والمالية الأستاذ عبدالله عبدالعزيز السلمان.

تم في هذا المؤتمر الإعلان عن شعار الهيئة الجديد الذي يعد أكثر انسجامًا مع رسالة الهيئة والقيم التي تقوم عليها من أداء لمهامها بنزاهة وشفافية وخبرة، حيث يظهر المستطيل الأزرق في الشعار الجديد متماشيًا مع التركيبة الرمزية للاسم SOCPA التي بدورها توحي بذاك القدر من التنوع الغني على صعيد الخبرات وطرق التفكير، ويعبر عن الرغبة في العمل المشترك مع الآخرين من ذوي الاهتمام والاختصاص.

أما الخط المستقيم الفاصل بين الكلمتين العربية والإنجليزية فإنه يوحي بالسرعة والتقدم والاستقلالية في الطريقة التي تفكر وتعمل بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

كما تم في هذا المؤتمر الإجابة عن أسئلة واستفسارات الحضور.

أمين عام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنية يزور الهيئة

قام أمين عام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنية الأستاذ إبراهيم يحيى الكبيسي بزيارة لمقر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وقد استقبله الأمين العام الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس ونائب الأمين العام الدكتور يحيى بن علي الجبر، وتم خلال هذه الزيارة إطلاعه على تجربة المملكة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، كما تم بحث آفاق وسبل التعاون الممكنة بين الهيئة والجمعية في المجالات المهنية.

الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمحاسبين

شارك الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس أمين عام الهيئة في الاجتماع السنوي للمدراء التنفيذيين للاتحاد الدولي للمحاسبين، والذي انعقد بمدينة نيويورك خلال الفترة ١٦-١٧ فبراير ٢٠٠٩م.

وركز الاجتماع على مناقشة أمور ذات علاقة بالاتحاد والمهنة كان من أهمها تأثيرات الأزمة المالية على المهنة بالإضافة إلى متابعة تنفيذ استراتيجية الاتحاد.

وتعكس هذه المشاركة التقدم الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، حيث تم توجيه الدعوة للهيئة من ضمن عدد محدد فقط من الهيئات المهنية على مستوى العالم.

مجلس إدارة الهيئة
يعقد اجتماعه التاسع للدورة الخامسة

عقد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اجتماعه التاسع للدورة الخامسة بتاريخ ١٤٣٠/٢/١٩هـ الموافق ٢٠٠٩/٢/١٤م برئاسة وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الداخلية الأستاذ حسان فضل عقيل نيابة عن معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس الإدارة الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل.

وتم في هذا الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وقد اشتملت على عدد من المواضيع ذات العلاقة بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

وقد صدر عن المجلس عدد من القرارات كان منها اعتماد الخطة الاستراتيجية للهيئة للاعوام ٢٠٠٩م - ٢٠١٣م واعتماد اللائحة المالية والإدارية المطورة للهيئة.

أعضاء الهيئة ينتخبون ممثليهم في مجلس الإدارة

برعاية معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا، عقدت الجمعية العمومية للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اجتماعًا لانتخاب ممثلي المحاسبين القانونيين في مجلس إدارة الهيئة للدورة السادسة يوم الثلاثاء ١٤٣٠/٣/٦هـ الموافق ٢٠٠٩/٣/٣م في مقر الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالرياض.

وقد ترأس الاجتماع سعادة الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة عضو مجلس إدارة الهيئة، وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات، نيابة عن معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة، حيث تم انتخاب ممثلي المحاسبين القانونيين في مجلس إدارة الهيئة للدورة السادسة الذين حصلوا على أكثر الأصوات وهم:

- إبراهيم عبود أبو بكر باعشن.
- بكر عبدالله أبو الخير.
- عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم.
- طارق عبدالرحمن السدحان.
- وليد إبراهيم شكري.
- جهاد محمد العمري.

أعلن ذلك رئيس لجنة الإشراف على الانتخابات المستشار خلف بن محسن الدبيان.

إبراهيم عبود أبو بكر باعشن

بكر عبدالله أبو الخير

عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم

طارق عبدالرحمن السدحان

وليد إبراهيم شكري

جهاد محمد العمري

عدد من المحاسبين يحصلون على الزمالة

اعتمد مجلس إدارة الهيئة نتائج الدورة الأولى والدورة الثانية لعام ٢٠٠٨م لاختبار زمالة الهيئة وأوصى بمنح شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لكل من اجتاز جميع مواد الاختبار وهم أحمد فارس الخضيري، أحمد محمد طربوش، أشرف محمد الصحفي، بندر عبدالرحمن الخليل، بندر عبيد العتيبي، جمال عمر أحمد، حسن إبراهيم الزهراني، خالد إبراهيم الذياب، سعيد عبدالصادق طاحون، طارق حمزة زينو، عبدالعزيز عبدالرحمن النصيان، علي حسن البصري، فهد عايد الشمري، فيصل حسن العمودي ، هاني حمزة بديري، وجيه عبدالسلام ياسين، رحاب أسامة طرابلسي، خالد عبدالعزيز الزهير، علاء داخل الأحمدي، فهد عبيد الحافي، فهد مبارك الدوسري، مروان صالح العفالق، ناصر عقيل العقيل.

ويسر مجلة «المحاسبون» أن تهنئ الحاصلين على الزمالة على هذا الإنجاز وتتمنى لهم مزيدًا من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية.

سعيد عبدالصادق طاحون

علاء داخل الأحمدي

ناصر عقيل العقيل

مروان صالح العفالق

فهد عبيد الحافي

طارق حمزة زينو

فهد مبارك الدوسري

خالد عبدالعزيز الزهير

أحمد فارس الخضيري

هاني حمزة بدري

جمال عمر حسن أحمد

وجيه عبدالسلام ياسين

حسن إبراهيم الزهراني

عبدالعزيز عبدالرحمن النصيان

علي حسن البصري

أحمد محمد طربوش

أشرف محمد الصحفي

مهند عايد الشمري

فيصل حسن العمودي

خالد إبراهيم الذياب

بندر عبد الرحمن الخليل

بندر عبيد العتيبي

افتتاح مكتب الهيئة بالدمام

افتتح أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس مكتب الهيئة بالمنطقة الشرقية وذلك في مقر الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية.

حضر الافتتاح أمين عام الغرفة الأستاذ عدنان بن عبدالله النعيم ونائب رئيس لجنة معايير المحاسبة الأستاذ عبدالمحسن عبدالعزيز الفارس وعدد من أعضاء الهيئة.

الجدير بالذكر أن افتتاح الهيئة لمكتبها بالدمام جاء مواكبة للتوسع في أعمالها وتحقيق مزيد من التواصل مع أعضاء الهيئة وللقرب من المستفيدين من خدمات الهيئة من ذوي الاهتمام والاختصاص.

وقد أعرب الدكتور المغامس عن شكره وتقديره لرئيس وأعضاء إدارة الغرفة وأمينها على توفير مقر خاص متكامل التجهيزات للهيئة وإسهامها في دعم الأعمال التي تقوم بها الهيئة.ويذكر أن الهيئة قامت في وقت سابق بتوقيع مذكرة تفاهم مع الغرفة التجارية الصناعية في جدة لاستضافة فرع للهيئة في مدينة جدة

أمين عام الهيئة عضو بمجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

في إطار ما تلقاه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من تقدير للإنجازات المهمة على النطاق الدولي، مثل عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين واختيار أمينها العام عضوًا بلجنة الدول النامية والاعتراف بشهادة الزمالة التي تصدرها من قبل مؤسسات مهنية دولية مثل معهد المحاسبين الإداريين ومعهد المراجعين الداخليين الأمريكي، فقد اختارت الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس عضوًا في مجلس أمنائها للفترة من ٢٠٠٩م حتى ٢٠١٣م.

وقد تلقى الأمين العام بهذه المناسبة خطاب تهنئة من رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين نيابة عن مجلس الاتحاد عبر فيه عن سعادة الاتحاد بهذا الاختيار ومتمنيًا أن يكون في ذلك فرصة للمساعدة في دعم أعمال الاتحاد الدولي للمحاسبين ونشرها على نطاق واسع وأن يكون الأمين العام سفيرًا مميزًا للاتحاد الدولي من خلال هذه المهمة.

لجنة معايير المحاسبة تعقد اجتماعها الثامن والعشرين للدورة الرابعة

عقدت لجنة معايير المحاسبة اجتماعها الثامن والعشرين للدورة الرابعة بمقر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يوم الأربعاء ١٤٢٩/١١/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٨/١١/٢٦م برئاسة رئيس اللجنة معالي الأستاذ عبدالعزيز راشد الراشد وبحضور كل من: الأستاذ/ عبدالمحسن عبدالعزيز الفارس، والأستاذ/ سعد قاسم آل قاسم، والأستاذ/ أسعد صالح باسودان، والأستاذ/ خالد محمد الخويطر، والأستاذ/ جهاد محمد العمري الأستاذ/ خالد ناصر النويصر، والدكتور/ عبدالرحمن محمد الرزين، والأستاذ/ محمد عبدالعزيز الشايع. وقد ناقشت اللجنة عددا من الموضوعات المهمة وتشمل هذه الموضوعات:

- الاستفسارات الواردة حول طلب إصدار رأي مهني يوضح مدى إمكانية قيام الشركات بإعادة تقييم أصولها وممتلكاتها الاستثمارية حسب المعيار الدولي رقم (٤٠).
- تقرير حول المجلس الإقليمي المقترح لمعايير المحاسبة الدولية.
- نتائج الاجتماع مع هيئة السوق المالية حول الدراسة المقارنة والإفصاح الفعلي في المملكة.

بالإضافة إلى عدد من الموضوعات المرتبطة بتنظيم أعمال اللجنة ومتابعة موقف المعايير التي في مراحل الإعداد وفقا لمنهجية إعداد المعايير الصادرة عن الهيئة.

وقد توصلت اللجنة إلى عدد من القرارات المهمة التى تؤثر في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية في المملكة العربية السعودية وتعزيز دور اللجنة في هذا الصدد، وتنطوي هذه القرارات على الآتي:

- التأكيد على التكلفة التاريخية كأساس لتقييم الأصول الثابتة والاستثمارات العقارية والأصول الحيوية، وأكدت على أن الأخذ بالتكلفة التاريخية يتفق مع معايير المحاسبة الدولية.
- دراسة الأفكار التي نوقشت أثناء الاجتماع حول مجلس معايير المحاسبة الإقليمي لمعايير المحاسبة الدولية وذلك لوضع تصور عام عن دور المجلس ومهامه، وتشكيل فريق عمل لهذا الغرض مكون من رئيس اللجنة معالي الأستاذ عبدالعزيز الراشد، وعضو اللجنة الأستاذ جهاد العمري، والأمين العام للهيئة الدكتور أحمد المغامس، ومنسق اللجنة الدكتور مدثر أبو الخير.
- اطلعت اللجنة على نتائج اجتماع فريق الإشراف على دراسة هيئة السوق المالية مع ممثلي هيئة السوق المالية والذي عقد يوم الثلاثاء ٢٠٠٨/١١/٢٥م، وأثنى أعضاء اللجنة على ما تم من عمل على هذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها وطالبت بضرورة قيام اللجنة بدراسات أخرى.

مناقشة مشروع معيار محاسبة عقود الإنشاءات والخدمات

عقدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ندوات لمناقشة مشروع معيار محاسبة عقود الإنشاءات والخدمات، في كل من الرياض جدة والدمام.

وأوضح سعادة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس أمين عام الهيئة أن الهدف من عقد تلك الندوات هو أن تتشارك الهيئة بالرأي مع الأطراف ذات العلاقة من مدراء ماليين ومحاسبين قانونيين وغيرهم من ذوي الاهتمام والاختصاص، وقام بإدارة الحوار الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس نائب رئيس لجنة معايير المحاسبة، وبحضور كل من أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والأستاذ عطا حمد البيوك المستشار المعد لمشروع المعيار، ومنسق أعمال اللجنة الدكتور مدثر طه أبو الخير.

وقد حظيت الندوات بحضور جيد من المختصين والمهتمين الذين تفاعلوا بشكل جيد وشاركوا بالرأي.

وأشاد الأمين العام باستضافة الغرف التجارية الصناعية بالدمام وجدة لتلك الندوات إضافة إلى الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس التي استضافت الندوة في الرياض.

فهم الأزمة.. وأزمة الفهم

المشكلة الأساسية التي تعاني منها الرأسمالية قبل وبعد إحداثها للأزمات الاقتصادية أنها تتعامل مع متناقضاتها كأنها مسلمات ويجب (من وجه نظرها) القبول بهذه التناقضات لأنها طبيعية لذلك كانت الرؤى والتحليلات الخاصة بالأزمة المالية كثيرًا ماتقع في هذا الفخ فتنتج أزمة أخرى في فهم الأزمة، فدعوى تدخل الدولة يفهمه المراقبون أنه تنظيم للأسواق ومراقبتها قبل حدوث الأزمة ومعالجة سريعة وفورية للأسواق عند حدوث الأزمة، والواقع أن هناك جانبًا على قدر كبير من الأهمية قد أغفل وهو تكوين البيئة الملائمة لكفاءة عمل الأسواق وهذا هو التدخل الحقيقي للدولة وهو تدخل ابتدائي وهيكلي وليس نهائي وآني، إن الدولة لاتستطيع أن تدعي مراقبتها وسيطرتها على الأسواق وهي لاتوفر شروط الكفاءة المطلوبة والتكامل الحقيقي بين القطاعات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والنفسية والروحية، ولو وضعت الدولة كل قوانين الدنيا دون توفير البيئة الملائمة فلن تحصل على المطلوب من السوق وانضابطه، لقد أدرك منظرو التنمية الاقتصادية أنهم بحاجة ماسة إلى استدراك أخطاء اقتصاد السوق من خلال نظرية التنمية بأنها تغيير هيكلي في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية معًا بعدما تبين لهم أن هناك جوانب سلبية كثيرة نتجت.

إن التصور الإسلامي لدور الدولة يسعى ابتداء إلى توفير شروط الكفاءة في السوق قبل الدخول إليه، حيث تقوم الدولة بتنمية التوجيهات التي من شأنها توليد القناعات بالسلوك الإيجابي في السوق، فتحريم الربا والغش والغرر وغيرها من المعاملات الضارة والاهتمام بالعنصر البشري وتنميته كقوة منتجة ينمي لدى أطراف السوق العمل الجاد الموجه لتوليد قيمة حقيقية مضافة وليس الاستراحة على كرسي النمو التلقائي للثروة (الفائدة مقابل الزمن) واستغلال المعلومات بالاستناد إلى تفاوتها بين أطراف السوق، هذا هو التدخل الحقيقي للدولة، ليس كما ينظر له الغرب بما يسمى «الدولة الحارسة المتدخلة» استدراكًا لخطأ الفكرة أساسًا وفقًا للتحليل الاقتصادي المجرد، ولنا في التاريخ عبرة من الأثر المعروف عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما كان ينزل إلى السوق ويقول «لايبع في سوقنا إلا من تفقه وإلا أكل الربا شاء أم أبى» وهو بذلك يتحدث عن جوانب في شخصية المتعامل في السوق ومستواه المعرفي الذي يجب أن ينمى بفقه المعاملات. وختامًا أقول إن إدراكنا لدور الدولة الصحيح وفقًا للرؤية الإسلامية يجنبنا أزمة حقيقية في فهم الأزمة.

أحمد محمد محمود نصار
باحث في الاقتصاد والمصارف الإسلامية
alahmedonline@yahoo.com

مشروع معيار عقود الإنشاءات والخدمات

جهود للنهوض بمهنة المحاسبة ورفع مستواها

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة والرفع من مستواها، أصدرت لجنة معايير المحاسبة بالهيئة مشروع معيار عقود الإنشاءات والخدمات.

ويعد قطاع المقاولات في أي دولة من دول العالم على رأس قائمة القطاعات الاقتصادية التي تتطلب سرعة وعناية خاصة في معالجة القضايا التي تواجهها نظرًا لما يقدمه هذا القطاع من إسهامات كبيرة في مجال تنوع مصادر الدخل القومي وفي مجال الاستثمار والتوظيف.

يسهم قطاع المقاولات في زيادة الطلب على مواد البناء إضافة إلى المواد الخام والعديد من المواد المصنعة محليًا داعمًا بذلك قطاعي الصناعة والتعدين وبالتالي مصادر الدخل القومي غير النفطي.

لذا فقد عنيت الهيئات المهنية بوضع القواعد والأنظمة التي تعالج محاسبيًا قياس وإثبات إيرادات وتكاليف وأرباح عقود المقاولات طويلة الأجل.

وتنبع أهمية معيار عقود الإنشاءات والخدمات التي تعتزم الهيئة إصداره من مقدار أهميته لمستخدمي القوائم المالية، حيث اتضح أن غياب معيار محاسبي سعودي يحكم المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاءات طويلة الأجل، قد دفع ممارسي المهنة في المملكة إلى اللجوء إلى الاجتهاد أو إلى استخدام معايير محاسبية صادرة عن هيئات محاسبية خارجية مختلفة قد لا تتناسب مع الظروف الاقتصادية للمملكة ولا تتفق مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية لها، هذا بالإضافة إلى أن غياب مثل هذا المعيار قد أدى إلى بروز تباين في المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاءات طويلة الأجل في القوائم المالية.

لذا فقد حرصت لجنة معايير المحاسبة في الهيئة على إصدار معيار محاسبي يحكم إثبات وقياس إيرادات وتكاليف عقود الإنشاءات طويلة الأجل وعرضها في القوائم المالية والإفصاح عنها.

ويبين ما يلي عرضًا لأبرز متطلبات مشروع المعيار:

- هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات الإثبات والقياس لإيراد وتكلفة عقود الإنشاء والخدمات المتعلقة بها التي تمتد لأكثر من فترة مالية وعرضها والإفصاح عنها بحيث تظهر القوائم المالية بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

- أبرز نصوص المعيار:

يتضمن مشروع المعيار عدة نصوص تحدد أسس المحاسبة عن إيراد وتكاليف العقد وطريقة حساب الربح وكيفية العرض والإفصاح عن القيم المالية المترتبة على العقد كما يتضح مما يلي:

١/٢ مكونات إيراد العقد:

يحدد هذا المعيار العناصر الأساسية لمكونات إيراد العقد والتي تتمثل في:

١ - القيمة الأساسية للإيراد المتفق عليه في العقد.

٢ - المبالغ المترتبة على أوامر التغيير المتعلقة بالعقد سواء بالزيادة أو النقص.

٣ - مطالبات المقاول.

٤ - الحوافز المقدمة للمقاول.

كما يحدد المعيار الشروط اللازم توفرها لاعتبار أي من أوامر التغيير، أو مطالبات المقاول، أو الحوافز المقدمة من العميل مكون من مكونات إيراد العقد.

٢/٢ مكونات تكاليف العقد:

يحدد مشروع المعيار مكونات تكاليف العقد كما يحدد عناصر المصاريف التى لا تعتبر جزءًا من تكاليف العقد، وتتضمن تكاليف العقد ما يلي:

١ - التكاليف المرتبطة مباشرة بالعقد.

٢ - التكاليف المتعلقة بنشاط العقد بصفة عامة ويمكن تخصيصها للعقد.

٣ - التكاليف التي تكبدها المقاول للحصول على العقد ورسملها على العقد.

٤ - التكاليف الأخرى التي يتم تحميلها على العميل حسب شروط العقد.

٣/٢ إثبات وقياس إيرادات وتكاليف العقد:

يتطلب المعيار إثبات وقياس إيراد وتكاليف العقد وفقًا لطريقة "نسبة الإنجاز"، وطبقًا لطريقة نسبة الإنجاز، يتم إثبات إيراد العقد ضمن الإيرادات في قائمة الدخل في الفترة المحاسبية التي أنجز فيها العمل، وإثبات تكاليف العقد على أنها مصروفات في قائمة الدخل في الفترات المحاسبية التي تم فيها إنجاز العمل المرتبط بها، وبناء عليه يتم إثبات أرباح العقد على أساس ما تم إنجازه من عمل.

ويقدم المعيار إجراءات تحديد نسبة إنجاز العقد بطرق مختلفة. وتستخدم المنشأة الطريقة التي تقيس بها العمل المنجز بدرجة معقولة من الثقة وفقًا لطبيعة العقد. وتتضمن هذه الطرق:

١ - نسبة التكاليف الفعلية للعمل المنجز حتى تاريخ القوائم المالية إلى التكاليف الكلية المقدرة للعقد.

٢ - جرد وتقدير الأعمال التي تم إنجازها.

الهيئات المهنية وضعت الأنظمة التي تعالج محاسبيًا قياس وإثبات إيرادات وتكاليف وأرباح عقود المقاولات طويلة الأجل.

معيار محاسبي يحكم إثبات وقياس إيرادات وتكاليف عقود الإنشاءات وعرضها في القوائم المالية والإفصاح عنها.

٣ – الإنجاز الفعلي لجزء مكتمل من أعمال العقد.

كما يقدم المعيار الطرق البديلة لإثبات إيراد وتكاليف العقد في حالة عدم تمكن المنشأة، لأي سبب، من تحديد نسبة الإنجاز بأي من الطرق السابقة.

٤/٢ إثبات الخسائر المتوقعة:

يتطلب المعيار إثبات الخسائر التي من المتوقع أن تحدث بسبب زيادة التكلفة الكلية للعقد عن جملة الإيراد في الفترة المالية التي ظهر فيها وجود هذه الزيادة بغض النظر:

١ – عما إذا كان العمل في العقد قد بدأ أم لا.

٢ – عن مرحلة الإنجاز التي وصل إليها العمل في العقد.

٣ – عن مبلغ الأرباح المتوقع تحقيقها من العقود الأخرى التي لم تعامل على أنها عقد واحد.

٥/٢ تجميع وتجزئة العقود:

يتطلب المعيار تجزئة العقد الذي يرتبط بمجموعة من الأصول إلى مجموعة منفصلة من العقود إذا توفرت الشروط التالية مجتمعة:

١ – تقديم عرض منفصل لكل أصل.

٢ – كان كل أصل محلًا لمفاوضات منفصلة وكان باستطاعة المقاول والعميل قبول، أو رفض، ذلك الجزء من العقد المرتبط بكل أصل.

٣– يمكن تحديد إيراد وتكاليف كل أصل على حدة.

كما يتطلب المعيار معاملة مجموعة العقود، سواء كانت مع عميل واحد أو كانت مع مجموعة عملاء على أنها عقد واحد إذا توفرت الشروط التالية مجتمعة:

١ – تم التفاوض على مجموعة العقود على أنها صفقة واحدة.

٢ – كانت العقود مترابطة مع بعضها البعض ارتباطًا وثيقًا، لكونها في الواقع تمثل أجزاء من مشروع واحد له مجمل هامش ربح واحد.

٣ – تنجز العقود في وقت متزامن أو في تتابع مستمر.

– متطلبات العرض:

يحدد المعيار بعض متطلبات العرض وأهمها:

١ – إذا زاد الإيراد من العقود عن قيمة المستخلصات (الفواتير) الصادرة للعملاء فيعرض الفرق ضمن الأصول في قائمة المركز المالي.

٢ – إذا زادت قيمة المستخلصات (الفواتير) الصادرة للعملاء عن قيمة إيراد العقود فيعرض الفرق ضمن الخصوم في قائمة المركز المالي.

٣ – تعرض مطالبات المقاول عن فسخ العقد، ضمن الأصول المتداولة ما لم يكن هناك مؤشر لحدوث تأخير في تحصيل قيمة المطالبة لفترة طويلة فتعرض ضمن الأصول طويلة الأجل.

٤ – في عقود التكلفة زائدًا أتعاب، يجب عدم مقاصة المبالغ المستلمة من العميل للإنفاق منها على العقد مع المبالغ المستحقة الدفع من العميل المتعلقة بالعمل المنجز من العقد إلا إذا كان من المتوقع استخدام هذه المبالغ في تسديد تلك المبالغ المستحقة. وعلى أي حال إذا تمت مقاصة هذه المبالغ فينبغي الإفصاح عنها.

٥ – يجب الفصل في قائمة المركز المالي بين مطالبات المقاول عن فسخ العقد من العميل وبين المطالبات الأخرى.

– متطلبات الإفصاح:

يتطلب المعيار الإفصاح عما يلي:

١ – مقدار إيراد العقد الذي يتم إثباته خلال الفترة المالية.

٢ – الطريقة التي استخدمت في تحديد إيراد العقد المثبت خلال الفترة.

٣ – الطريقة التي استخدمت في تحديد مرحلة الإنجاز للعقود التي مازالت تحت التنفيذ.

٤ – إجمالي مبلغ التكاليف المتحققة والربح الذي تم إثباته حتى تاريخه.

٥ – المبالغ المستلمة مقدمًا من العميل.

٦ – المبالغ المحتجزة لدى العميل.

٧ – المكاسب والخسائر المحتملة طبقًا لمعيار العرض والإفصاح.

٨ – الإفصاح عن مقدار المطالبات التي تقدم بها المقاول للعميل عن فسخ العقد والمطالبات الأخرى التي لا تزال قيد التباحث مع العميل.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

SOCPA

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

يسر

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

دعوتكم لحضور فعاليات

مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني

تحت شعار

المحاسبة والاستثمار : دعم وتنمية

وذلك خلال الفترة من

٢ - ٤ / ٤ / ١٤٣٠هـ الموافق ٢٩ - ٣١ / ٣ / ٢٠٠٩م

بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الانتركونتيننتال بمدينة الرياض

Under the patronage of

the Custodian of the Two Holy Mosques;

King Abdullah bin Abdulaziz

The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA)

is pleased to invite you to the

Second Saudi –International Accounting Conference

with the theme of

"Accounting and investment: support and development"

During 2 - 4 / 4 / 1430 Hijri

corresponding to 29 -31 / 3 / 2009

at King Faisal Convention Center,

Intercontinental Hotel in Riyadh

Main Sponsor راعي رئيسي

Media Sponsor راعي إعلامي

الاقتصادية

TV Sponsor راعي تلفزيوني

الاقتصادية TV

للتسجيل أو لمزيد من المعلومات تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني

For registration or more information please visit the website

http://www.socpa-conf.org

رأي لجنة معايير المحاسبة:

حول إعادة تقييم الأصول غير المتداولة

الاستفسار: هل يجوز للمنشآت إعادة تقييم أصولها غير المتداولة باستخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية، مثل القيمة الجارية (القيمة العادلة) وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية (على سبيل المثال، الاستثمارات العقارية والأصول الحيوية)؟

أولًا:
معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية:

لقد حدد قرارا مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم ١/٣/٣ بتاريخ ١٤٢٣/٧/١٤هـ الموافق ٢٠٠٢/٩/٢١، ورقم ١/٢/٥ بتاريخ ١٤٢٣/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٢/١٢/٢٥م المعايير المهنية التي يتعين الالتزام بها في المواضيع المحاسبية التي ليس لها معالجة في المعايير المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والمقصود بعبارة (معايير المحاسبة المتعارف عليها). وبهذا عالجت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عدم اكتمال معايير المحاسبة في وقته وفق ما نص عليه قرارا مجلسها المشار إليهما أعلاه.

وتأسيسًا على ذلك، فإنه في حالة عدم وجود معيار سعودي بشأن موضوع معين، فيجب أن يتم الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية مع مراعاة عدم مخالفتها لما صدر من أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح العام ومعايير المحاسبة والآراء والمعايير المهنية الأخرى التي تصدرها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وفق ما لها من اختصاص.

ولقد نص بيان مفاهيم المحاسبة المالية (فقرة ٢٩٠) فيما يتعلق بقياس قيمة الأصول غير النقدية بعد اقتنائها على أنه «يجب قياس الأصول غير النقدية المسجلة وإظهارها في القوائم المالية وفقًا لتكلفتها التاريخية بعد تعديلها بما يقابل النقص في طاقتها الكامنة»، كما أشارت إلى أنه «يجوز استخدام خصائص أخرى بالإضافة إلى التكلفة التاريخية في قياس الأصول والخصوم إذا تبين أن ذلك أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف القوائم المالية وفقًا لما تتطلبه معايير المحاسبة التفصيلية لكل موضوع.

ومن تلك الخصائص على سبيل المثال (أ) التكلفة التاريخية/ المتحصلات الجارية، (ب) القيمة الجارية للبيع خلال تصفية غير إجبارية، (ج) القيمة المتوقع تحققها خلال نشاط المنشأة العادي، (د) القيمة الحالية للتدفقات النقدية».

ولقد ناقش بيان مفاهيم المحاسبة المالية (في الدراسة التحليلية المرفقة به) مقترحات متعددة لاستخدام مقاييس محاسبية لخصائص تختلف عن الخصائص التي تعد على أساسها القوائم المالية، وخلص في الفقرة ٣٨٨ منه إلى أن «استخدام التكلفة التاريخية أمر ضروري لتقييم المقدرة الأساسية للمنشأة على إضافة المنافع الاقتصادية إلى المواد والمنتجات والخدمات التي تشتريها من الغير - سواء كان ذلك بتحويل المواد (منفعة الشكل) أو نقلها (منفعة المكان) أو تخزينها (منفعة الزمن) - بما يؤدي إلى بيع هذه المواد والمنتجات والخدمات بأسعار تفوق تكلفة الحصول عليها».

وفضلًا عن ذلك، فان التكلفة التاريخية ترتكز على أساس سليم، فهي تعتمد على الآثار الفعلية لعمليات حقيقية وقعت فعلًا، وليس على مجرد عمليات يمكن وقوعها، كما أن التكلفة التاريخية ذات علاقة وثيقة بالأصول التي ترتبط بها، فهي تمثل الأسعار التي اشتركت المنشأة في تحديدها، وليست الأسعار التي تنفرد بتحديدها وحدات اقتصادية أخرى.

وأخيرًا، فإن أبسط مفاهيم الدخل، وأكثرها انتشارًا وقابلية للفهم، هو «مقدار زيادة سعر البيع عن التكلفة».

ويعد موضوع إعادة تقييم الأصول غير المتداولة باستخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية، مثل القيمة الجارية (القيمة العادلة)، من المواضيع التي قد يكون لها أثر هام على القوائم المالية.

وبالتالي يجب ألا يتم استخدامها في

يعد موضوع إعادة تقييم الأصول غير المتداولة من المواضيع التي قد يكون لها أثر هام على القوائم المالية

صلب القوائم المالية إلا في حدود ما ورد في المعايير السعودية أو أن يكون بقرار من الهيئة بعد دراسة المعايير التي أخذت فيها المعايير الدولية بالقيمة الجارية (القيمة العادلة)، وكذلك دراسة أي بدائل أخرى للقياس في هذه المعايير (إن وجدت) في ضوء أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة السعودية والظروف المناسبة لبيئة المملكة.

ثانيًا:
معايير المحاسبة الدولية للأصول غير المتداولة للبيئة المحلية:

أتاحت بعض معايير المحاسبة الدولية للمنشأة القرار للاختيار بين نموذجين في قياس بعض الأصول غير المتداولة بعد تاريخ الاقتناء: النموذج الأول هو التكلفة التاريخية، والنموذج الثاني هو القيمة الجارية (القيمة العادلة).

ولقد صدرت معايير محاسبية تفصيلية معتمدة من الهيئة (مثل معيار الأصول الثابتة) لا تسمح باستخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية، بخلاف ما ورد ضمن بعض المعايير التفصيلية (مثل معيار الأصول غير الملموسة ومعيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة). ولكن تبقى بعض معايير المحاسبة الدولية التي تشمل مواضيع تسمح باستخدام نموذج القيمة الجارية (القيمة العادلة) في حين لم تتناولها معايير المحاسبة السعودية بشكل خاص.

ولقد ظهر ذلك بصورة واضحة في المعيارين الآتيين:

١ - معيار الاستثمارات العقارية: المعيار الدولي رقم (٤٠)، حيث يتيح للمنشأة استخدام نموذج التكلفة أو القيمة العادلة.

٢ - معيار الزراعة: المعيار الدولي رقم (٤١)، حيث يشترط استخدام نموذج القيمة العادلة إلا إذا تعذر على المنشأة تحديد القيمة العادلة فإنها تستخدم نموذج التكلفة إلى أن تتمكن من تطبيق نموذج القيمة العادلة.

إلا أن إتاحة القرار للمنشأة للاختيار بين نموذجين للقياس (التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة) وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية سيؤدي إلى تفويت خاصية المقارنة عندما تختار بعض المنشآت نموذج القيمة الجارية (القيمة العادلة) وتختار أخرى نموذج التكلفة التاريخية، وبالتالي تحدث اختلافات كبيرة للقيم المعروضة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بين المنشآت العاملة في نفس القطاع، بالإضافة إلى أن نموذج القيمة الجارية (القيمة العادلة) قد لا يلائم البيئة السعودية في الوقت الحالي لأسباب عديدة منها:

١ - عدم نشر معلومات إحصائية كافية عن تحركات أسعار الأصول وعن حجمها وحجم تداولاتها.

٢ - وعدم وجود كيان نظامي يهتم بتأهيل وبتنظيم عمل المقيّمين ويضع قواعد ومعايير للتقييم وللسلوك المهني.

٣ - عدم إصدار نظام للمقيّمين يحدد واجباتهم وتأهيلهم ومسؤولياتهم القانونية في حالة إبداء تقييمات مضللة.

ثالثًا:
الـــرأي:

بناء على ما سبق، فإنه يجب الالتزام بنموذج التكلفة التاريخية كأساس لتقييم الأصول غير المتداولة في صلب القوائم المالية إلا في

حدود ما ورد في المعايير السعودية التفصيلية لكل موضوع.

ولكن نظرًا لملاءمة استخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية (مثل ما يسمى بالقيمة الجارية/القيمة العادلة أو القيمة الجارية/القيمة العادلة مخصومًا منها التكاليف التقديرية عند نقطة البيع) لأغراض عديدة، أهمها اتخاذ القرارات في ضوء أحدث البيانات المتاحة عن الأصول.

فللمنشأة في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية وأتاحت معايير المحاسبة الدولية للمنشأة القرار للاختيار بين نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة الجارية (القيمة العادلة) لتقيم الأصول غير المتداولة (على سبيل المثال، الاستثمارات العقارية والأصول الحيوية) أن تفصح ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية السنوية عن القيمة الجارية (القيمة العادلة) لتلك الأصول، بالضوابط الآتية:

١ - أن تأخذ المنشأة في الاعتبار ما يلي لتحديد القيمة الجارية (القيمة العادلة) للأصول غير المتداولة:

أ - إمكانية تقدير مبلغ القيمة الجارية (القيمة العادلة) في نهاية السنة المالية بدرجة معقولة من الثقة للأصل غير المتداول على أساس السعر الذي يمكن أن يباع به ذلك الأصل في عملية تبادل بين أطراف مدركة وراغبة للتبادل على أساس تجاري بحت (أي بين أطراف غير ذات علاقة).

ب - إن أفضل تقدير لمبلغ القيمة الجارية (القيمة العادلة) يتم من خلال وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة الجارية أو تتوافر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة الجارية.

وفي حالة غياب وجود أسعار جارية في سوق نشطة، فيمكن الأخذ بالاعتبار معلومات أخرى تشمل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن الحصول عليها من الأصل (باستخدام معدل خصم مناسب).

ج - يمكن أن يتم تسهيل تحديد القيمة الجارية (القيمة العادلة) لأصول غير متداولة معينة (مثل الأصول الحيوية) من خلال تجميع تلك الأصول حسب خواص هامة معينة (مثل العمر أو النوعية)، بحيث يتم التسعير بناء على تلك الخواص.

د - قد تكون الأصول الحيوية في كثير من الأحيان مرتبطة ماديًا بأرض (مثل الأشجار في مزرعة)، وبالتالي قد لا يكون لها سوق نشط مجتمعة (أي الأرض والأصل الحيوي معًا).

وفي هذه الحالة، يمكن استخدام تلك القيمة المجتمعة لتحديد القيمة الجارية(القيمة العادلة) للأصل الحيوي.

هـ - عندما يكون ذلك ممكنًا من الناحية العملية (وفقًا لطبيعة الأصل غير المتداول)، فعلى المنشأة أن تحصل على تقويم من خبير مثمن مؤهل وله خبرة حديثة في تقويم تلك الأصول.

٢ - الثبات والاستمرارية في الإفصاح عن القيمة الجارية (القيمة العادلة) للأصول غير المتداولة، ما لم يكن هناك مبررات مقبولة لعدم الإفصاح، مع ذكر هذه المبررات.

٣ - العرض في جدول مقارن لقيم تلك لأصول غير المتداولة حسب نموذج التكلفة التاريخية وحسب نموذج القيمة الجارية (القيمة العادلة)، مع تحديد أثر تطبيق مفهوم القيمة الجارية (القيمة العادلة) والإفصاح عن هذا الأثر مختصرًا في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية على قائمة الدخل والمركز المالي وربحية السهم فيما لو عكست في صلب القوائم المالية.

٤ - أن تفصح المنشأة ضمن السياسات المحاسبية عن أن الطريقة المتبعة في تقييم الأصول غير المتداولة هو نموذج التكلفة التاريخية كما تم عرضها في صلب القوائم المالية، مع الإفصاح عن أسباب أهمية تقديم معلومات عن القيمة الجارية (القيمة العادلة) لهذه الأصول.

٥ - أن يتم الإفصاح عن القيمة الجارية (القيمة العادلة) لجميع سنوات المقارنة المعروضة، ما لم تكن السنة المعروضة هي السنة الأولى لعمل المنشأة.

سريان مفعول الرأي

يبدأ تطبيق هذا الرأي على القوائم المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١م وما بعدها

الأزمة المالية تلاحق الصناديق التحوطية

ما بدا للجميع من قبل أنها استثمارات مأمونة ومستقرة، أصبح اليوم جحيمًا لا يطاق، فوهة بركان على وشك الانفجار، هل هو موسم الهروب الكبير من صناديق التحوط؟

المحاسبون- خاص

في شتاء عام ١٩٤٩ تمكن الصحافي وعالم الاجتماع ألفرد وينسلو جونز، وأثناء كتابته لموضوع اقتصادي لإحدى المجلات المتخصصة من اختراع الصناديق التحوطية وهي آلية مبتكرة وقادرة على إكساب ممارسيه ملايين الدولارات، بنى وينسلو استراتيجيته على المتاجرة بالأسهم انطلاقًا من مركزين ماليين طويل الأجل وقصير الأجل في الأول يقوم بشراء الأسهم التي يتوقع أن ترتفع ويحتفظ بها إلى أن يتمكن من بيعها بالثمن الذي يريد.

أما في الثاني قصير الأجل أو ما يسمى بالبيع على المكشوف فيقوم ببيع الأسهم التي يتوقع أن تنخفض ليعيد شراءها لاحقًا مع استخدام الاقتراض للاستثمار في أدوات مالية تدر عائدًا أعلى من سعر فائدة الاقتراض، هذه الآلية التي اخترعها وينسلو ما زالت مستخدمة حتى اليوم بالرغم من محاولات التطوير الكثيرة التي أدخلها مديرو هذه الصناديق من أجل تحقيق عوائد أعلى ومخاطر أقل. واليوم تعاني هذه الصناديق من أزمة حقيقية بالرغم من جزم مديرو هذه الصناديق بشكل عام منذ اختراعها أنها أقل عرضة للمخاطر، وهو ما دللوا عليه بإرفاق معلوماتها من خلال رسومات تظهر حيوانًا سموه التعرض التاريخي للمخاطر «History Volatility» قادرًا على مجابهة المخاطر، وتقلبات الأحوال، وهو ما فشلت هذه الصناديق في إثباته إذ يكشف تقرير أوردته صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية عن هروب قياسي للرساميل عقب وقوع الأزمة الحالية.

فقد بلغ ما قام المستثمرون بسحبه خلال العام ٢٠٠٨ ما مجموعة ٣٢٠ مليار دولار وهو مبلغ يعد كبيرًا ويشكل نسبة مئوية عالية من الموجودات، ويعتبره البعض واحدة من أكبر عمليات الهروب إلى السلامة في تاريخ هذه الصناعة.

هذا الهروب يأتي عقب سنة قياسية من تدفق المستثمرين على هذه الصناديق في عام ٢٠٠٧ ، وهو ما يبدو واضحًا من التدفقات الخارجة منها التي اتجهت بحسب التقرير اتجاهًا عكسيًا في الأسابيع الأخيرة من العام. فقد وضع المستثمرون أموالاً صافية قدرها ٢٣ مليار دولار في صناديق الأسهم خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، ولم يسحبوا إلا مبلغ ٣,٥ مليار دولار من صناديق السندات، وهو أقل مما تم سحبه في الأشهر السابقة.

أما التدفقات التي خرجت من صناديق الأسهم فقد بلغت ٢٣٣,٥ مليار دولار حتى نهاية العام الماضي، في حين بلغت الأموال التي تدفقت خارج صناديق السندات ٥٨,٢ مليار دولار، كما بلغت الأموال التي تدفقت خارج الصناديق ذات المحافظ المتوازنة– أي التي تتكون من هذين النوعين من الأوراق المالية– ٢٨ مليار دولار، هذه البيانات تشمل بحسب التقرير المستثمرين من الأفراد والمؤسسات. ولكنه لا يشمل مبلغ التدفقات الخارجة وقدره ٣٢٠ مليار دولار صناديق أسواق المال.

أما الأسباب وراء هذا الهروب الذي تشهده جميع الصناديق التي تعمل في إدارة الأموال تقريبًا، فتأتي نتيجة للتدفقات الخارجة الصافية ونتيجة لتراجع الأداء، وهنا يكشف التقرير أن جزءًا كبيرًا من الأموال التي تم سحبها قد ذهبت إلى صناديق أسواق المال، حيث بلغ إجمالي المبالغ المتدفقة إليها ٤٢٢ مليار دولار خلال العام، ما رفع موجوداتها الإجمالية إلى مستوى قياسي قدره ٣,٧٢٠ مليار دولار.

وشهدت الودائع البنكية بدورها زيادة خلال العام. وتم سحب أكثر من ٤٪ من موجودات صناديق الأسهم خلال العام، وهي نسبة أعلى من نسبة الموجودات التي سحبها المستثمرون من صناديق التحوط خلال العام، رغم إيقاف عمليات التدفقات الخارجة جزئيًا بسبب قيام المديرين بتعليق عمليات سحب الأموال أو تحديد المبالغ التي يسمح بسحبها. وهو خيار غير متاح لمديري الصناديق المشتركة، الذين يسوّقون صناديقهم باعتبارها توفر سيولة يومية.

أما النمو الوحيد بالنسبة لصناديق التحوط في هذا العام كما يراه المتخصصون فكان في صناديق أسواق المال، ولكن هذه الصناديق أيضًا قد تعرضت لعدة مشكلات بسبب انكشافها للأوراق المالية عديمة الملاءة.

ألفرد وينسلو جونز

قام المستثمرون في عام ٢٠٠٨م بسحب مامجموعه ٣٢٠ مليار دولار من صناديق التحويط

الواقع الحالي للمصارف السعودية

تباينت توقعات آخر التقارير الصادرة عن عدد من الجهات المتخصصة فيما يخص آفاق المصارف السعودية للفترة القادمة، ففيما توقع بعض هذه التقارير أن يحتفظ القطاع المصرفي السعودي بعوامل الجذب ومقومات الربحية، تحدث بعضها الآخر عن استمرار المصارف السعودية في التشديد على عمليات الإقراض، وهو نهج بحسب البعض يمكن أن يُدخل الاقتصاد السعودي تحت وطأة الأزمة المالية العالمية مبكرًا، وذلك بسبب نقص السيولة.

المحاسبون- خاص

ووفقًا لتقريرين اقتصاديين صدرا عن «دويتشه بنك» و«جلويل» العالميتين فإن القطاع المصرفي السعودي وبالرغم عن الأزمة المالية العالمية التي ظهرت نتائجها على أداء الربع الأخير من ٢٠٠٨ لا يزال يملك مقومات الربحية والنمو مع الاحتفاظ بعوامل جذب، واستنادًا إلى هذه التقارير فمن المرجح أن تستمر المصارف السعودية في قدرتها على توليد دخل عال وتدني «نسبة المديونية التشغيلية إلى حقوق الملكية» رغم تدهور البيئة التشغيلية.

وعن أوضاع وآفاق هذه المصارف رجح التقريران هبوط النمو في حجم القطاع بصورة حادة عام ٢٠٠٩ مع استمرار ذلك في عام ٢٠١٠، لكن التقريرين يعتقدان أن المصارف السعودية تملك الصلابة والمتانة الكافية لمواجهة الظروف العسيرة المحتملة.

في المقابل ووفقًا لتقارير أخرى فإن استمرار تشديد المصارف السعودية في تقديم القروض بسبب الأزمة المالية العالمية الأخيرة من الممكن أن يلعب دورًا مهما في إحداث نوع من الركود في الاقتصاد المحلي نظرًا لنقص السيولة، في وقت تخلت فيه المصارف العالمية عن دورها المعتاد في تمويل المشاريع الضخمة داخل السعودية أو خارجها، ويرى محللون ومختصون إنه من الواجب على الجهات المعنية التفكير في إيجاد محفزات لاستمرار تدفق السيولة وذلك وفق إجراءات رقابية مناسبة، والتفكير جديًا في إطلاق مشاريع اندماج بين المصارف المحلية لتوفير السيولة اللازمة للمشاريع الضخمة التي تنفذ الآن، والتي كانت تموّل من مصارف كبرى عالمية توقفت بسبب الأزمة التي أثرت في أغلب المصارف في العالم، ولم تعد قادرة بالتالي على تمويل مثل هذه المشاريع، وكذلك التركيز خلال هذه الفترة على دعم وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الاتجاهات الاستثمارية

التوقعات التي يمكن الخروج بها من هذه التقارير وغيرها فيما يخص الاتجاهات الاستثمارية المتوقعة خلال الفترة القادمة، يمكن فهمها بالاطلاع على نتائج السنوات الأخيرة حيث تمتع خلالها القطاع المصرفي السعودي بنمو كبير في الحجم، توسعت فيه عمليات الإقراض للشركات وذلك على خلفية النمو القوي في الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط.

هذان العاملان المحركان انقلب اتجاههما الآن كما يقول العديد من المختصين الذين يتوقعون أن يشهد النمو في حجم القطاع تباطؤًا ملحوظًا خلال الأشهر المقبلة، وهو ما يتوقع أن يكون له أثر سلبي في صافي الدخل من العمولات الخاصة الذي يولد ثلثي إيرادات القطاع، وكذلك على صافي الدخل من العمولات الخاصة على نحو سلبي أكثر من ذي قبل بسبب البيئة التي تتسم بتدني أسعار الفائدة، وهو ما من شأنه أن يعتصر الهوامش.

ورغم الجهود التي تبذلها المصارف لتحسين الأسعار على الخدمات المتكاملة للعملاء، إلا أن المختصين يعتقدون أن انكماش الطلب من العملاء سيؤدي إلى تواضع النمو في الدخل من الرسوم. ورغم أن هذا النوع من الدخل لا يسهم بصورة كبيرة في الدخل الإجمالي للقطاع، إلا أن الدخل من المحافظ الاستثمارية يمكن أن يُدخِل نوعًا من التقلب وعدم الاستقرار إلى بعض المصارف السعودية.

تراجع النمو

المعدلات الجيدة في نمو الحجم والتي سادت بيئة القطاع المصرفي خلال السنوات الفائتة شجعت المصارف السعودية على الإنفاق وزيادة التكاليف، وهذا ما بدا واضحًا في التوسعات الكبيرة في افتتاح الفروع ومراكز الصرف الآلي، هذا النمو في التكاليف وبحسب مختصين سيتراجع، ولكنه ليس بالسرعة التي ستشهدها الإيرادات، ما ينتج عنه استمرار الدفع العلوي في نسب «التكلفة إلى الدخل» في القطاع.

وقريبًا من هذا يتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي الذي انعكس على تحسين نوعية الموجودات في المصارف خلال السنوات الأخيرة، تراجعًا كبيرًا، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة (الديون غير المنتجة إلى إجمالي الديون) عن معدلها الحالي وهو ١,٨٪ لتصل إلى ٥٪ بنهاية عام ٢٠١٠. كما يتوقع أن يكون هناك ارتفاع سريع في الرسوم على مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها، وأن يكون هناك هبوط بنسبة ٦٠ إلى ٧٠٪ في تغطية المخصصات.

وأن يبلغ النمو في الأرباح ٣٪ فقط في عام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٠، وأن يهبط العائد على حقوق الملكية من ٢٠٪ (تقديري) عام ٢٠٠٨ إلى ١٦٪ عام ٢٠١٠.

المعدلات الجيدة في نمو الاقتصاد شجعت المصارف السعودية على الإنفاق وزيادة التكاليف

د.أيمن أحمد شتيوي
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

قياس تأثير بعد الصناعة على دور المراجع الداخلي:

في إدارة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الآلية

يتمثل دور المراجع الداخلي، في مجال حماية نظم المعلومات المحاسبية الآلية، في تقييم المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات الآلية، ودراسة إجراءات الرقابة الملائمة لحمايتها، وفي ضوء أوجه القصور في الإجراءات المطبقة، يقوم بعرض ما توصل إليه من نتائج على الإدارة العليا أو مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة بالشركة، لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة.

فيجب على المراجع الداخلي، بوجه عام، تفهم المخاطر التي تهدد أصول الشركة باختلاف أنواعها، والآثار أو الخسائر الناجمة عن عمليات الاختراق، وآليات تجنب أو تقليص تلك الاختراقات، ثم تقييم إجراءات الرقابة المطبقة، ومن ثم وضع تصور لنظام شامل وملائم للرقابة الداخلية يعتمد على سد الفجوة بين الإجراءات المطبقة والإجراءات واجبة التطبيق، يقوم بمناقشته مع الأطراف المنوطة بتطبيقه.

يجب على المراجع الداخلي إدراك أن أي نظام مقترح لرقابة وحماية المعلومات لا ينبغي أن يرتكز فقط على الجوانب الفنية والتكنولوجية لنظام المعلومات. فقضية ضمان دقة وسلامة المعلومات لا تعتبر قضية تأمين وحماية أنظمة الحاسب فقط. حيث تتضمن عملية إدارة المخاطر وجود أصول تتعرض للمخاطر والتهديدات.

وفي عصرنا الحالي، تعتبر المعلومات والحقوق الفكرية أحد أهم أصول وممتلكات الشركة، التي من الصعب تقييمها كما في حالة الأصول الملموسة، التي اعتاد المراجع الداخلي فحصها ومراجعتها. فيجب على المراجع الداخلي إعادة صياغة قضية حماية المعلومات في شكل قضية لإدارة المخاطر التي تهدد أصول الشركة، ومن ثم يسهل عرضها ومناقشتها مع إدارة الشركة بطريقة مفهومة ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

إطار متكامل

وفي هذا البحث، يقترح الباحث إطارًا متكاملًا، يمكن المراجع الداخلي من إعادة صياغة قضية حماية المعلومات في شكل قضية لإدارة المخاطر التي تتعرض لها أصول نظم المعلومات المحاسبية الآلية، يتوقف على طبيعة القطاع الصناعي الذي تعمل فيه منشأة الأعمال، ويتكون من أربع مراحل:

- تحديد طبيعة الاختراقات والمخاطر، التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الآلية في منشأة الأعمال، التي تختلف باختلاف طبيعة نشاطها والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه.
- تقييم إجراءات الرقابة والحماية المطبقة من قبل منشأة الأعمال، للتصدى لتلك المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الآلية.
- تحديد مدى فعالية إجراءات الرقابة والحماية المطبقة، من قبل منشأة الأعمال، في التصدي للاختراقات التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الآلية، بما فيها الاختراقات غير المرتبطة بالجوانب الفنية للنظام. حيث يتم قياس الفجوة بين إجراءات الرقابة المطبقة وإجراءات الرقابة واجبة التطبيق، في ضوء طبيعة المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الآلية في منشأة الأعمال.
- وضع استراتيجية لسد الفجوة الرقابية، بين إجراءات الرقابة المطبقة وإجراءات الرقابة واجبة التطبيق، تختلف باختلاف طبيعة النشاط والقطاع الصناعي.

مشكلة البحث

تتعرض نظم المعلومات المحاسبية الآلية للعديد من المخاطر والتهديدات، وذلك عندما تكون تلك النظم قابلة للاختراق (Rainer et al., 1991).

فقد كشفت نتائج الدراسة التي قام بها معهد حماية نظم الحاسب، التي تم إجراؤها على ٥٣٠ شركة أمريكية، أن ٩٠٪ من الشركات محل الدراسة تعرضت لاختراقات لإجراءات رقابة وحماية نظم المعلومات المحاسبية الآلية.

وقد واجهت ٧٥٪ من تلك الشركات العديد من المشاكل والصعوبات نتيجة لعمليات الاختراق التي قد تسببت في خسائر إجمالية قدرها ٢٠٢ مليون دولار، وذلك في عام ٢٠٠٢ فقط (CSI/FBI, 2003). إن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الآلية، من قبل منشآت الأعمال، يحقق لها العديد من المزايا والمنافع، ولكنة في نفس الوقت يعرض معلوماتها المحاسبية للعديد من المخاطر والتهديدات.

فقد تم تطوير العديد من آليات وإجراءات الرقابة، التي تؤمن الحماية لكل جانب من جوانب نظم المعلومات المحاسبية الآلية، وذلك في محاولة للتصدي للاختراقات المحتملة. وبالرغم من ذلك، فإن فعالية الإجراءات المطبقة لرقابة وحماية نظم المعلومات المحاسبية الآلية كانت محل شك، وذلك بسبب استمرار تزايد حجم الاختراقات، وما يترتب عنها من خسائر مالية ضخمة. إن لإجراءات وآليات الرقابة دورًا ضئيلًا في توفير الحماية لنظم المعلومات، فقضية الحماية تعتبر قضية أفراد، وأيضًا قضية مؤسسية (Hinde, 2003).

النظرة التقليدية

تركز النظرة التقليدية لإدارة المخاطر على توفير الحماية ضد المخاطر التي تتعرض لها المعلومات المحاسبية، بما في ذلك حماية البنية التحتية لأنظمتها الآلية. على الرغم من ذلك، لا ينبغي التركيز فقط على الجوانب الفنية المتعلقة بقضية حماية المعلومات المحاسبية (Posthumus &Von Solms, 2004).

فقد بينت دراسة (Ernst &Young, 1996)، أن الأخطاء غير المتعمدة، من قبل العاملين أو الأطراف الخارجية، كانت السبب

يجب على المراجع الداخلي، بوجه عام، تفهم المخاطر التي تهدد أصول الشركة باختلاف أنواعها.

أي نظام مقترح لرقابة وحماية المعلومات لا يرتكز فقط على الجوانب الفنية والتكنولوجية لنظام المعلومات.

الرئيسي وراء الخسائر المالية الضخمة، التي تعرضت لها ٣٤٪ من الشركات في المملكة المتحدة.

إن اختراقات نظم المعلومات المحاسبية الآلية قد تكون بسبب جوانب فنية (مثل وجود خلل بالبرمجيات أو النظام)، أو بسبب جوانب غير فنية (مثل الفشل في إدارة أنظمة الرقابة أو أخطاء بشرية). لذلك، حتى تصبح إدارة المراجع الداخلي للمخاطر فعالة، في حماية نظم المعلومات المحاسبية الآلية، يجب أن تغطي كلا من الجوانب الفنية المرتبطة بنظام المعلومات، والجوانب غير الفنية غير المرتبطة بالنظام (Madnick، 1978).

فقد كشفت دراسة (Ting Chang &Jen Yeh، 2006)، عن وضع منشآت الأعمال أن كلًا من فيروسات الحاسب، والأعداد الكبيرة من الرسائل الإلكترونية التي تحتوي على مواد دعائية (Bulk e-mail)، من أولويات اهتمامها. حيث يمتلك ١٠٠٪ من الشركات برامج حماية ضد فيروسات الحاسب، ويمتلك ٧١٪ منها برامج للتصدي للرسائل الإلكترونية الدعائية (Anti-Spam Protection)، كآليات لحماية شبكات الحاسب.

وعلى الرغم من ذلك، تقوض معظم منشآت الأعمال تلك الآليات بتقصيرها في تدريب موظفيها على عدم فتح مرفقات البريد الإلكتروني المشكوك فيه.

وتسيء العديد من منشآت الأعمال تخصيص وتوجيه مواردها إلى إجراءات رقابة وحماية غير فعالة، في حين تهمل إجراءات أخرى أكثر فعالية. فقد كشفت دراسة (Von Solms &Von Solms، 2004) العديد من المشاكل المتعلقة بإدارة أنظمة رقابة وحماية نظم المعلومات المحاسبية الآلية. حيث اتضح عدم إدراك معظم منشآت الأعمال لحقيقة كون قضية حماية نظم المعلومات قضية مؤسسية، وليست فقط قضية فنية.

	القطاع الصناعي	قطاع المؤسسات المالية (قطاع التأمين والقطاع المصرفي)	قطاعات تجارة التجزئة/الخدمات (المرافق العامة والوحدات الحكومية والصحة والمستشفيات)
مستوى المخاطر/ الرقابة الواجبة	غير متكررة/ منخفضة	متكررة/مرتفعة	شبة متكررة/ متوسطة
مستوى الرقابة المطبقة	غير كافية	كافية	ضعيفة
فجوة الرقابة/ مجالات تحسين مستوى الحماية	١.شبكات الحاسب ٢.السياسات واللوائح ٣.العاملون	١.شبكات الحاسب ٢. السياسات واللوائح ٣.العاملون ٤.البيانات/ المعلومات	١.شبكات الحاسب ٢.السياسات واللوائح ٣.العاملون

جدول (١): فجوة الرقابة ومجالات تحسين مستوى الحماية

فحوكمة نظم المعلومات المحاسبية الآلية تعتبر قضية معقدة، لا يتوافر لها حل وحيد قابل للتطبيق، أو حل خارق. إن عدم تطبيق إجراءات الرقابة والحماية الفعالة قد يزيد من مخاطر اختراق نظم المعلومات المحاسبية الآلية، لذلك يجب على المراجعين الداخليين تعديل نظرتهم التقليدية لطبيعة المخاطر/الاختراقات. فإجراءات الرقابة المادية وإعداد النسخ الاحتياطية، لم تعد إجراءات كافية لتوفير الرقابة والحماية (Von Solms، 1996).

الخلاصة والتوصيات

يوضح الجدول رقم (١) خلاصة الدراسة التطبيقية. حيث يتضح عدم كفاية إجراءات الرقابة المطبقة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها ثلاثة عناصر من أصول نظم المعلومات المحاسبية الآلية، وهي شبكات الحاسب والسياسات واللوائح والعاملين، وذلك بصرف النظر عن ماهية القطاع. حيث تواجه معظم الشركات، في القطاعات المختلفة، نفس المخاطر التي تهدد أصول نظم المعلومات المحاسبية الآلية، نتيجة التركيز على الجوانب الفنية فقط، دون الاهتمام بالجوانب غير الفنية لنظم المعلومات، مثل إجراءات الرقابة الإدارية.

حيث تتشابه نتائج الدراسة التطبيقية مع نتائج الدراسات السابقة (Gupta &Hammond، 2005; Keller et al.، 2005; Chang &Bruce Ho، 2006).

وتوضح الدراسة التطبيقية، أن قطاع المؤسسات المالية يتعرض لمخاطر متكررة تهدد أصول أنظمته المحاسبية الآلية، وأنه يطبق مستوى مرتفعًا من الرقابة والحماية لصد تلك المخاطر المتزايدة، وأنه يركز أكثر من القطاعات الأخرى على الجوانب غير الفنية لنظم المعلومات الآلية، وذلك بسبب اعتماده أكثر من غيره على المعلومات في إدارة عملياته. وبالرغم من ذلك، يعاني ذلك القطاع من ضعف بعض إجراءات الرقابة والحماية. حيث تقترح بعض الدراسات السابقة تطبيق آليات لتحويل المخاطر إلى أطراف أخرى، كمدخل ملائم لتوفير الحماية لنظم المعلومات الآلية في منشآت الأعمال التي تتعرض لمستويات متكررة من المخاطر (Chang &Bruce Ho، 2006). بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على ذلك القطاع الالتزام بالقوانين التي تحمي خصوصية/سرية المعلومات.

أما قطاعات تجارة التجزئة/الخدمات، فتستثمر الكثير من الموارد في أصول نظم المعلومات المحاسبية الآلية. حيث يتضح من الدراسة، انخفاض مستوى المخاطر التي تتعرض لها أصول نظم المعلومات في تلك القطاعات، مما يترتب علية ضعف مستوى الرقابة المطبقة.

وفيما يتعلق بإجراءات الرقابة والحماية المرتبطة بالعاملين والسياسات واللوائح والقوانين، فقد اتضح عدم كفايتها بسبب انخفاض مستوى المخاطر والتهديدات المحتملة. وبالرغم من ذلك، يجب على تلك القطاعات الاهتمام بتطبيق الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر التي تهدد هذين العنصرين. لذلك فبالإضافة إلى تخفيض المخاطر المرتبطة بالشبكات، يجب تطبيق استراتيجية لتحسين السياسات واللوائح والرقابة الإدارية المطبقة.

كما تكشف الدراسة التطبيقية عن تعرض القطاع الصناعي لمخاطر غير متكررة، مما يتطلب تطبيق مستوى منخفضًا من الرقابة. حيث يستثمر ذلك القطاع القليل من الموارد في توفير الحماية اللازمة لنظم المعلومات، بالمقارنة بالقطاعات الأخرى.

ونظرًا لتطبيق إجراءات غير كافية لمواجهة المخاطر التي تهدد شبكات

الحاسب والمخاطر الأخرى المرتبطة بنظم المعلومات، يتوجب على ذلك القطاع تطبيق استراتيجية حماية تؤكد إجراءات الرقابة الأساسية، كما في حالة قطاعات تجارة التجزئة/ الخدمات.

وفي حالة تصنيف المخاطر إلى مخاطر داخلية وخارجية، يتضح أن الإدخال غير المتعمد لبيانات غير سليمة، والتدمير المتعمد للبيانات من قبل العاملين، وإدخال الفيروسات إلى أنظمة الحاسب، وسوء توجيه عمليات الطباعة ووصول المعلومات إلى أفراد غير مرخص لهم استلامها، من أكثر المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الآلية في القطاعات المختلفة.

وتوضح نتائج الدراسة أن أخطر التهديدات وعمليات الاختراق تأتي من داخل الشركة وليس من خارجها (Schultz، 2000; Carnevale، 2003; Green، 2003; Swann، 2004).

ويشكل العاملون، ممن لديهم صلاحيات الوصول إلى النظام، تهديدًا خطيرًا لنظم المعلومات المحاسبية الآلية.

فقد يرتكب بعض العاملين ممن يتصفون بالأمانة، بعض التصرفات غير المتعمدة، نتيجة الإرهاق أو نقص التدريب الكافي والملائم، مما يترتب عنه محو أو تدمير كميات كبيرة من البيانات الهامة. كما قد يسيء البعض الآخر استخدام الصلاحيات الممنوحة لهم في عمليات تلاعب بقصد تحقيق مكاسب خاصة أو التسبب في ضرر للشركة.

وتندرج معظم الأخطاء المتعمدة، مثل إدخال بيانات غير سليمة أو تدمير البيانات أو إدخال فيروسات الحاسب لنظام المعلومات، تحت مسمى جرائم الحاسب. فقد تكون تلك الجرائم تصرفات تخريبية، الهدف منها تدمير عناصر/ أجزاء نظم المعلومات المحاسبية الآلية، أو تصرفات بغرض التلاعب بأنظمة الحاسب، الهدف منها سرقة الأموال أو البيانات أو بعض الخدمات الإلكترونية، كما تشمل تعديل السجلات والملفات بغرض إخفاء المعلومات المتضررة أو لإدخال بيانات مغلوطة. وتوجد العديد من الأسباب وراء ارتكاب جرائم الحاسب.

فعند قيام العاملين بارتكاب جرائم الحاسب وسرقة الشركة، قد يكون الدافع هو الانتقام أو الثأر أو التورط في ديون شخصية كبيرة أو نقص إجراءات الرقابة الداخلية. ففي ظل المنافسة الشديدة التي تواجها الشركات، يتعرض العاملون لضغوط كبيرة. مما يتولد عنه شعور لدى العاملين بعدم تقاضي أجور أو مقابل أو تقدير يتناسب مع ما يقومون به من أعمال إضافية. كما أن معاناة العاملين ومشاكلهم الشخصية قد تحفزهم للقيام بتلك الجرائم (Haugen and Selin، 1999).

بيئة عمل آمنة

إن توفير بيئة عمل آمنة يتطلب ضرورة تعاون العاملين بالشركة في دعم توفير الرقابة اللازمة لأصول نظم المعلومات المحاسبية الآلية، وذلك لضمان فعالية إجراءات الرقابة المطبقة، وحيث تمثل الأخطاء غير المتعمدة والوصول غير المرخص به للمعلومات أكثر ما يهدد حماية نظم المعلومات، فإن الأخطاء البشرية تعتبر من أهم المشاكل التي تهدد حماية نظم المعلومات المحاسبية الآلية، التي غالبًا ما يتم تجاهلها، باعتبارها من الأمور التي يتعذر اجتنابها أو التغلب عليها. بالرغم من ذلك ، توضح معظم الدراسات السابقة أن من بين كل الاختراقات التي تهدد نظم المعلومات الآلية، تعتبر الأخطاء البشرية الأكثر شيوعًا، وأنه مع التدريب والدعم المهني الملائم يمكن تجنب الأخطاء البشرية بسهولة، أو حتى تقليصها بشكل جوهري (Wood and Banks، 1993; Haugen and Selin، 1999).

تتعرض نظم المعلومات المحاسبية الآلية للعديد من المخاطر والتهديدات عندما تكون قابلة للاختراق.

النظرة التقليدية لإدارة المخاطر ترتكز على توفير الحماية ضد المخاطر التي تتعرض لها المعلومات المحاسبية.

في زاوية (القاموس المهني)

نقدم تعريفات مبسطة لأكثر الكلمات والجمل المهنية استخدامًا بين المحاسبين

السهم العادي:

الأسهم العادية: هي حصص متساوية القيمة في رأس مال الشركات المساهمة، وتمثل الأسهم العادية حقوق الملكية الأساس في الشركات المساهمة، حيث يتحمل حملة هذه الأسهم مخاطر الخسائر التي قد تحدث نتيجة النشاط الاقتصادي للشركة. كما أن لهم كافة الحقوق في ملكية الأرباح المحققة. هذا مع العلم أنه ليس لحملة هذه الأسهم أي حقوق في إلزام الشركة بتوزيع تلك الأرباح عليهم. ولحملة الأسهم العادية، كافة الحقوق في إدارة الشركة (التصويت في انتخاب مجلس الإدارة).

- القيمة السوقية للسهم العادي:

هي متوسط سعر السهم العادي في السوق خلال الفترة.

- المنشآت ذات رأس المال البسيط:

هي المنشآت التي يشتمل رأسمالها على أسهم عادية -فقط- أو أسهم عادية، وأسهم ممتازة غير قابلة للتحويل لأسهم عادية.

- المنشآت ذات رأس المال المُرَكّب:

هي المنشآت التي يشتمل رأسمالها على أسهم عادية، بالإضافة إلى أوراق مالية أخرى (أسهم ممتازة أو سندات أو صكوك)، قابلة للتحويل لأسهم عادية في المستقبل، وشهادات تعطي حاملها حق شراء أسهم عادية في المستقبل (حقوق خيار شراء الأسهم العادية).

- الأسهم القائمة:

هي الأسهم المصدرة من قبل الشركة من غير أسهم الخزينة، والأسهم التي تم استردادها أو إلغاؤها.

- معامل التعديل:

هو سعر السوق للسهم قبل ممارسة حقوق الأولوية، مقسومًا على القيمة النظرية للسهم، بعد ممارسة حقوق الأولوية.

- القيمة النظرية للسهم بعد ممارسة حقوق الأولوية:

$$\text{القيمة النظرية للسهم بعد ممارسة حقوق الأولوية} = \frac{\text{القيمة السوقية للأسهم القائمة قبل ممارسة حقوق الأولوية} + \text{القيمة المحصلة من ممارسة حقوق الأولوية}}{\text{عدد الأسهم القائمة قبل ممارسة حقوق الأولوية} + \text{عدد الأسهم المصدرة نتيجة ممارسة حقوق الأولوية}}$$

- ربحية السهم:

تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من الدخل المتاح للأسهم العادية.

- الأسهم العادية المحتملة (الأوراق المالية المخفضة لربحية السهم):

الأسهم العادية المحتملة، هي الأسهم العادية المحتمل إصدارها، نتيجة قيام حملة الأوراق المالية (السندات و/أو الصكوك، والأسهم الممتازة)، بتحويل أوراقهم لأسهم عادية، وقيام حملة شهادات حقوق شراء الأسهم العادية، بممارسة حقوقهم في شراء الأسهم العادية، و يؤدي وجود هذه الأسهم المحتملة، إلى تخفيض ربحية السهم.

- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل لأسهم عادية:

هي الأسهم الممتازة التي قد تصدرها بعض الشركات المساهمة، وتعطي لحملتها الحق في تحويل أسهمهم إلى أسهم عادية بعد مرور فترة معينة، ولذا، فان حملة هذه الأسهم ليس لديهم ميزة الأولوية في الحصول على الأرباح فقط، بل كذلك الحق في تحويل أسهمهم إلى أسهم عادية ذات الحق المطلق في توزيعات الأرباح، والحق في الإدارة.

- السندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل لأسهم عادية:

السندات و/أو الصكوك هي حصص متساوية القيمة في القروض التي تعقدها الشركات المساهمة، وتكون قابلة للتداول. وقد تعطي الشركة لحملة بعض إصدارات السندات و/أو الصكوك (للتشجيع على الاكتتاب فيها) الحق في تحويلها إلى أسهم عادية بعد فترة زمنية محددة، ولذلك يسمى هذا النوع بالسندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل، وحملة هذا النوع من السندات و/أو الصكوك يضمنون حق الحصول على عائد ثابت، كما يتمتعون بحرية تحويلها إلى أسهم عادية.

- شهادات حقوق شراء الأسهم العادية (الخيارات):

هي شهادات تصدرها الشركات المساهمة تعطي لحاملها الحق في شراء الأسهم العادية للشركة بسعر معين محدد في الشهادة نفسها وخلال فترة معينة، ولهذه الشهادات الأثر المستقبلي نفسه لكل من الأسهم الممتازة، والسندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل لأسهم عادية على ربحية السهم العادي. فعندما يمارس حملة هذه الشهادات حقوقهم في شراء الأسهم العادية (عندما يكون السعر المحدد في حق الشراء أقل من السعر السوقي للسهم العادي)، يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الأسهم العادية المصدرة، والقائمة، وبالتالي تخفيض ربحية السهم العادي. والاختلاف الجوهري بين الأوراق المالية القابلة للتحويل (أسهم ممتازة وسندات أو صكوك)، وبين شهادات حق شراء الأسهم العادية، هو: أن حاملي هذه الشهادات يقومون بدفع مبلغ محدد عند الحصول على تلك الأسهم.

- الأوراق المالية المضادة للتخفيض:

هي الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية، وحقوق شراء الأسهم العادية التي يؤدي تضمينها في حساب ربحية السهم، إلى زيادة ربحية السهم، بدلًا من تخفيضها. ولذلك لا تؤخذ هذه الأوراق في الاعتبار عند حساب ربحية السهم المخفضة.

- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة:

هو متوسط عدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، بعد الأخذ في الاعتبار ما يطرأ على عدد الأسهم العادية القائمة من تغيرات خلال السنة، نتيجة إصدار أسهم إضافية، أو إلغاء، أو استهلاك الأسهم، أو إجراء توزيعات أرباح في صورة أسهم أو تجزئة الأسهم أو توحيدها.

- إلغاء أو استهلاك الأسهم:

يحدث إلغاء الأسهم، عندما تقوم الشركة المساهمة بشراء جزء من أسهمها العادية القائمة، وتقوم بإلغائها. وهذا يؤدي إلى تخفيض رأسمالها. كما يحدث استهلاك الأسهم عندما تقوم الشركة برد قيمة هذه الأسهم لحملتها، كما في حالة الشركات التي تقوم على استغلال مورد طبيعي قابل للنضوب.

- تجزئة الأسهم:

لأسباب معينة تتعلق بارتفاع أسعار تداول أسهم بعض الشركات في سوق الأوراق المالية، أو لانخفاض معدل تداول هذه الأوراق في السوق، تلجأ بعض الشركات المساهمة إلى تجزئة أسهمها العادية، عن طريق تقسيم كل سهم إلى عدد من الأسهم، يساوي مجموع القيمة الاسمية للأسهم قبل التجزئة.

- توحيد الأسهم:

هي عملية عكسية لتجزئة الأسهم، حيث تقوم الشركة بتجميع كل عدد معين من أسهمها العادية القائمة في سهم واحد، تساوي قيمته الاسمية مجموع القيم الاسمية للأسهم التي تم تجميعها.

- توزيعات الأرباح في صورة أسهم:

تتمثل هذه التوزيعات للأرباح في صور توزيع لأسهم إضافية (أسهم منحة) من أسهم الشركة على المساهمين نظير نصيبهم في الأرباح المعلن عن توزيعها.

- الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية:

هو دخل الفترة (سواء من الأنشطة المستمرة الرئيسية أو صافي الدخل) مخصومًا منه الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة.

- فوائد السندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل التي يتم إضافتها عند حساب ربحية السهم المخفضة:

هي الفوائد المستحقة لحملة هذه السندات و/أو الصكوك التي تم تحميلها على الدخل قبل الوصول لصافي الدخل.

- الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح:

تعني ميزة تجميع الأرباح إذا أعطيت للأسهم الممتازة أنه إذا لم تقرر الجمعية العمومية توزيع أرباح في أي سنة أو لم تحقق الشركة أرباحًا في سنة معينة فإن من حق حملة هذا النوع من الأسهم الحصول على الأرباح المتأخرة في السنوات التالية التي تقرر فيها الجمعية العمومية توزيع أرباح، وقبل عمل أي توزيعات على حملة الأسهم العادية.

- أسهم الخزينة:

تقوم بعض الشركات بشراء أسهمها التي سبق أن أصدرتها وذلك لأغراض مختلفة، وتسمى هذه الأسهم بعد شرائها بأسهم الخزينة.

- تاريخ التسوية:Settlement Date

هو التاريخ الذي يتم فيه تسديد الديون أو التحصيل من المدينين.

- ترجمة القوائم المالية:Translation of financial statements

إجراء يقصد منه ترجمة القوائم المالية المعدة بعملة أجنبية لأحد الفروع الخارجية أو الشركات الأجنبية التابعة إلى قوائم مالية معدة بعملة القوائم المالية من أجل توحيدها مع القوائم المالية للمنشأة.

- التحويل:
Conversion

تبادل عملة معينة بعملة أخرى وفقًا لسعر الصرف الفوري.

- حساب الاستثمار في الوحدة الأجنبية: Foreign operation's investmentaccount

هو حساب استثمارات المنشأة التي تعد القوائم المالية بعملتها في وحدة أجنبية.

- حساب فروق الترجمة المتراكم الناتج عن ترجمة القوائم المالية:
Cumulative Translation Adjustments Account

يمثل الفروقات المتجمعة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لأحد الفروع الخارجية أو الشركات الأجنبية التابعة المعدة بعملة أجنبية.

- سعر الإقفال: Closing Rate

هو سعر التبادل الفوري بين عملتين في تاريخ نهاية السنة المالية للمنشأة التي تعد بعملتها القوائم المالية.

- سعر الصرف: Exchange Rate

هو المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملتي بلدين في وقت واحد.

- سعر الصرف الآجل:Forward Exchange Rate

هو المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملتي بلدين في وقت مؤجل.

- سعر الصرف الفوري: Spot Rate

هو معدل تبادل العملات في يوم محدد.

- سعر الصرف المرجح: Weighted Average Exchange Rate

هو متوسط معدل تبادل عملتين خلال فترة محددة مرجحًا بالمبالغ.

- شراء أو بيع العملة الفوري: Spot Exchange

عقد بين المنشأة وطرف آخر لبيع أو شراء عملة أجنبية بسعرها الحالي في السوق كما هو عليه في تاريخ التعامل.

- عقد شراء أو بيع العملة الآجل:Forward Exchange Contract

عقد بين المنشأة وطرف آخر لبيع أو شراء عملة معينة في المستقبل بسعر محدد.

- العملة الأجنبية: Foreign currency

العملة الأجنبية هي أي عملة غير العملة المعدة بها القوائم المالية، فإذا كانت القوائم المالية معدة بالريال السعودي فإن أي عملة أخرى تعتبر عملة أجنبية.

- عملة القوائم المالية: Reporting currency

العملة التي تعد على أساسها القوائم المالية وتستخدم العملة المحلية في غالبية الأحوال كعملة القوائم المالية. ففي المملكة العربية السعودية يستخدم الريال السعودي كعملة القوائم المالية.

- العملة المحلية: Local currency

تلك العملة التي تكون الأداة الرئيسية لتبادل السلع والخدمات في موطن الوحدة المحاسبية التي تعد لها قوائم مالية.

– العملة الوظيفية: Functional currency

العملة الوظيفية هي عملة البيئة الاقتصادية التي تعمل بها المنشأة الأجنبية.

– العمليات الأجنبية: Foreign operations

يقصد بالعمليات الأجنبية الشركات التابعة، الشركات الزميلة (Associated companies) مشروع مشترك (Joint venture) أو فرع. تعمل أو تدار في بلد غير البلد الذي تعد بعملته التقارير المالية.

– مكاسب أو خسائر تغيرات أسعار تحويل العملات الأجنبية:

تسجل العمليات التي تنشئ حقوقًا أو التزامات بعملة أجنبية في تاريخ العملية بعملة القوائم المالية وعلى أساس السعر الفوري للعملة الأجنبية في ذلك التاريخ. وتنشأ مكاسب (خسائر) تحويل العمليات من تغير السعر الفوري للعملة الأجنبية بين تاريخ تسجيل العملية وتاريخ تصفية تلك الموجودات أو المطلوبات النقدية.

– الوحدة الخارجية: Foreign operation

ينطبق على الوحدة الخارجية تعريف العمليات الأجنبية.

– المخزون:

يقصد بالمخزون:

– البضاعة الجاهزة المقتناة لغرض بيعها.

– البضاعة شبه المصنعة المقتناة لغرض استخدامها في إنتاج سلع لغرض بيعها.

– المواد الخام المقتناة لغرض استخدامها في إنتاج سلع لغرض بيعها.

– المواد الاستهلاكية المقتناة التي تساهم في تحقيق الإيراد مثل قطع الغيار، ومواد الصيانة، مواد التسميد في المزارع، العلف في مزارع تربية الحيوان.

– الخصم الفوري:

الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري على قيمة الفاتورة عند الشراء، ولا يشمل هذا الخصم ما قد تحصل عليه المنشأة من خصم عند تسديد ثمن الشراء بعد مرور فترة زمنية من تاريخ الشراء.

– التكلفـــة:

يقصد بهابالنسبة إلى البضاعة الجاهزة والبضاعة تحت التنفيذالمصاريف التي تتكبدها المنشأة خلال الدورة التجارية العادية لجعل السلعة في شكلها الحالي ومكانها الذي هي فيه. وتشمل تكلفة الشراء وتكلفة التحويل.

– التكلفة التاريخية أو التكلفة الفعلية:

يقصد بها التكلفة في تاريخ شراء البضاعة أو تصنيعها.

– تكلفـة الشراء:

يقصد بها إجمالي ما تنفقه المنشأة على شراء البضاعة لتصل البضاعة إلى الحالة التي هي عليها ومكانها الذي هي فيه.

– تكلفـة التحويل:

يقصد بها التكاليف التي تتكبدها المنشأة بالإضافة إلى تكلفة الشراء لتصل البضاعة إلى حالتها التي هي عليها ومكانها الذي هي فيه.

– التكاليف المباشرة:

يقصد بالتكاليف المباشرة إجمالي عناصر التكاليف المباشرة، وتتمثل في تكلفة المواد والأجور المباشرة وتكلفة الخدمات الإنتاجية المباشرة.

– مصاريف الإنتاج غير المباشرة:

يقصد بها المصاريف غير المباشرة التي تتكبدها المنشأة المتعلقة بالمواد الخام، العمالة وخدمات الإنتاج، وتحمل هذه المصاريفلتكلفةالإنتاجعلىأساس مستوى الطاقة الإنتاجية العادية، وينبغي تقسيم المصاريف غير المباشرة لغرض تكلفة المخزون إلى وظائفها الرئيسية مثل مصاريف الإنتاج، مصاريف البيع، المصاريف الإدارية، بغية تحديد ما ينبغي تحميله على تكلفة الإنتاج.

– الطاقـــة:

يقصد بالطاقة كافة وسائل الإنتاج المتاحة ويقصد بالطاقة الإنتاجية القدرة على الأداء في ظروف معينة – وتصنف الطاقة حسب عوامل الإنتاج التي تتضافر في الإنتاج إلى طاقة آلية وطاقة بشرية وطاقة مالية. وتختلف مستويات الطاقة حسب أهداف المنشأة.

– الطاقـة العاديـة:

يقصد بها متوسط الإنتاج المتوقع تحقيقه خلال عدة دورات أو مواسم في الظروف العادية مع الأخذ في الاعتبار خسارة الطاقة الناتجة عن الصيانة المخطط لها.

– طرق تكلفة المخزون السلعي المنصرف:

يقصد بهذه الطرق المستخدمة في تسعير البضاعة الجاهزة والمواد الخام المنصرفة من مخازن المنشأة سواء أكان ذلك لغرض البيع أو لغرض استخدامها في إنتاج سلعة معينة أو لغرض استخدامها في الأقسام التي تقدم خدمات داخل المنشأة.

– طريقة التجزئة:

يقصد بها الطريقة التي تستخدمها محلات التجزئة والأسواق المركزية في تقييم بضاعة آخر المدة. فتجرد بضاعة آخر المدة بسعر بيعها ثم يستبعد من سعر البيع هامش الربح للوصول إلى تكلفة البضاعة آخر المدة.

– سعر السوق:

يقصد به صافي القيمة الممكن تحقيقها؛ أي ثمن البيع الفعلي أو التقديري لبيع المخزون خلال نشاط المنشأة التجاري العادي قبل منح الخصم الفوري ناقصًا تكلفة إكمال إنتاج المخزون (إذا كان يحتاج إلى إكمال) وكافة المصاريف الضرورية المتوقع تكبدها لبيع المخزون.

– تكلفة الإحـــلال:

يقصد بها التكلفة التي يمكن أن يشترى بها أصل معين أو يمكن تصنيعه بها.

– التكلفة المعيارية:

يقصد بها حساب تكلفة المخزون على أساس تكلفة محددة مسبقًا للوحدة، حيث تكون الإدارة قد قدرت مستوى التكلفة المتوقعة للتشغيل وكفاءة الإنتاج والتكاليف ذات العلاقة.

إعداد/ الأستاذ عبد الكريم جمعة

الاتحاد الدولي للمحاسبين

ترشيحات لشغل مناصب أعضاء مجلس الإدارة واللجان

طلب الاتحاد الدولي للمحاسبين تقديم ترشيحات لشغل مناصب أعضاء مجلس الإدارة واللجان للعام ٢٠١٠م ويشمل ذلك رؤساء ثلاثة من مجالس إعداد المعايير، فضلاً عن تخصيص خمسة مناصب للأعضاء العموميين الذين يمكن ترشيحهم بواسطة الهيئات ذات العضوية بالاتحاد الدولي، بواسطة أعضاء من الجمهور، أو من خلال الترشيح الذاتي.

يذكر أنه توجد سبعة مناصب مفتوحة فقط للترشيحات بواسطة منتدى المكاتب. أما المرشحون لكافة المناصب الأخرى فيمكن ترشيحهم بواسطة الهيئات ذات العضوية بالاتحاد الدولي للمحاسبين.

وأشار الاتحاد إلى ضرورة تقديم الترشيحات قبل ١٥ أبريل ٢٠٠٩م . ودعا جميع أعضاء مجالس ولجان الاتحاد الدولي للمحاسبين العمل لتحقيق المصلحة العامة وأن يوقعوا إقرارًا يلتزمون فيه بأداء عملهم بنزاهة وأن يعملوا من خلال دورهم بالاتحاد الدولي للمحاسبين، في اتجاه تحقيق المصلحة العامة.

ويمكن تقديم الترشيحات للعمل بالمجالس واللجان التالية:

- مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين.
- مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.
- مجلس المعايير الدولية لتعليم المحاسبة.
- مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة الخاصة بالمحاسبين المهنيين (يشمل منصب الرئيس).
- مجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام (يشمل منصب الرئيس).
- الهيئة الاستشارية للالتزام (يشمل منصب الرئيس).
- لجنة الدول النامية.
- لجنة المحاسبين المهنيين الذين يعملون بمنشآت أخرى غير مكاتب المحاسبة والمراجعة.
- لجنة المكاتب الصغيرة والمتوسطة.
- لجنة الترشيحات.

وسوف تقوم لجنة الترشيحات التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بفحص الترشيحات لتحديد أفضل المرشحين للمنصب المعين. ويبذل الاتحاد الدولي للمحاسبين أقصى جهده لتحقيق التوازن الجغرافي والمهني. غير أن «اختيار المرشح الأفضل لشغل الموقع» سيكون هو المبدأ السائد والمهيمن.

كما طلب الاتحاد الدولي ترشيحات لشغل منصب عضو عام بكل من المجالس التالية:

- مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.
- مجلس المعايير الدولية لتعليم المحاسبة.
- مجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام.

وهنالك مقعدان لشغل عضو عام مفتوحان للترشيح بمجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة الخاصة بالمحاسبين المهنيين.

ويجب أن يظهر الأشخاص المرشحون لمنصب عضو عام، أنهم مستقلون عن أي مصالح خاصة وأن يمثلوا بوضوح المصلحة العامة على النطاق الأوسع. ويجب أن يكون لديهم مستوى مناسب من المعرفة بشأن أعمال إعداد المعايير التي يتولاها المجلس الذي يترشحون إليه، بالرغم من أنه ليس ضروريًا أن يكون لديهم لقب مهني في المحاسبة.

وهنالك سبعة مناصب بمجالس وضع المعايير مفتوحة لترشيحات أعضاء منتدى مكاتب المحاسبة: مقعد واحد بمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، ومقعدان بمجلس المعايير الدولية لتعليم المحاسبة، وأربعة مقاعد بمجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة الخاصة بالمحاسبين المهنيين.

يمكن الاطلاع على المناصب المحددة للترشيح والمؤهلات المطلوبة لشغل كل منصب وطريقة التقديم بالموقع

www.fac.org/nominating committee/ index . Php # Process

خريطة طريق

لتحديث نموذج التقارير المالية

لا يواجه العالم حاليًا أزمة اقتصادية فقط، بل يواجه أيضًا أزمة ثقة تمتد من الأسواق المالية إلى الشركات الخاصة، ومن المؤسسات غير الهادفة للربح إلى الوكالات الحكومية. وخلال المؤتمر الذي عقده المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مؤخرًا، ذكر السيد كريستوفر كوكس الرئيس السابق لهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) أن «الشفافية هي حجر الزاوية بالنسبة للتقارير المالية على مستوى العالم». فزيادة الشفافية بالنسبة للتقارير المالية للأغراض الداخلية والخارجية كليهما هو الإنجاز الأسمى لاستعادة الثقة والاستقرار بالأسواق من خلال تدفق معلومات مالية موثوقة على نحو ثابت وموزون وبمعايير عالية الجودة.

إن الاضطراب الحالي بأسواق الائتمان والاقتصاد العالمي يوفر ظرفًا ملائمًا لتبني المسار الذي حددته الورقة الصادرة من اللجنة التنفيذية لخدمات التأكيد التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تحت عنوان «The Shifting Paradigm in Business Reporting and Assurance» والتي تقترح خريطة طريق لتركيز جهود كافة المشاركين في سلسلة توفير تقارير المعلومات، في تحديث نموذج إعداد التقارير من خلال تناول الحاجة الأكثر إلحاحاً في الوقت الحالي لنطاق أعرض من المعلومات ومن خلال قنوات مختلفة (تلقائية) لتوزيع المعلومات وتقارير يتم تقديمها في الوقت المناسب واستراتيجيات وتقنيات جديدة للمراجعة.

ويواجه الكثير من المنشآت تراجعًا في أرباحها ووضعًا سالبًا في تدفقاتها النقدية التشغيلية، وعدم الوفاء باتفاقيات الائتمان، وضغوط رأس مال نظامية، وتغيرات بترتيبات الائتمان التجاري مع الموردين. إن وجود معلومات أوسع للتأكد من أن محتوى التقارير يتضمن معلومات واضحة، ملائمة، موزونة وكاملة يعد أمرًا مهمًا للإدارة لتستطيع أن

مجلس أمناء مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية:

مجلس جديد للمراقبة لتعضيد المساءلة العامة

أعلن مجلس أمناء مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، وهي الجهة المشرفة على مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عن تعديلات مهمة يجريها على دستور المؤسسة، بالإضافة إلى ملخص لاتفاقيات أخرى تم الوصول إليها خلال اجتماعه الذي انعقد بنيودلهي بالهند خلال الفترة ١٥ – ١٦ يناير ٢٠٠٩م.

وكان مجلس الأمناء قد أجرى فحصًا استراتيجيًا عام ٢٠٠٧م للمؤسسة، تضمن مناقشات مع جهات ذات صلاحيات عامة لها علاقة بالمؤسسة.

وقد تناول الفحص موضوع المساءلة العامة، والتكوين، والتوزيع الجغرافي، وحجم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

وخلال عام ٢٠٠٨م، جرت مشاورات عامة مكثفة تضمنت مناقشات على مائدة مستديرة بشأن مقترحات ناشئة من الفحص الاستراتيجي. وقد عرضت هذه المقترحات، في يوليو ٢٠٠٨، على الجمهور لإبداء ملاحظاته وتم تلقي ٧٠ إجابة من المنظمات والأفراد، وهي في عمومها تؤيد موضوع المساءلة العامة.

الجدير بالذكر أن التعديلات الدستورية تمثل تعضيدات مهمة للترتيبات الحالية لنظام الحوكمة. إن دعم هيكل المؤسسة يتمشى مع المبدأ المقبول دوليًا بأن معايير المحاسبة العالمية يجب أن يقوم بتطويرها مجلس مستقل لمعايير المحاسبة الدولية (IASB).

ويتوصل مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى نتائجه باتباع طريقة إجرائية مفتوحة وشفافة تأخذ في اعتبارها آراء كافة المستفيدين.

ويقوم بالإشراف على المجلس مجموعة من الأمناء المستقلين والمتنوعين جغرافيًا وبموجب التغيرات الدستورية فإن الأمناء أنفسهم سوف يخضعون للمساءلة العامة من مجلس للرقابة له صلاحيات عامة.

ويعتبر الأسلوب الأساسي لتعميم نظام الحوكمة مشابها لتلك النظم المستخدمة بالعديد من جهات الاختصاص الوطنية التي تتولى وضع معايير المحاسبة.

وقد كشفت المشاورات عن تأييد قوي وثابت وسط المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الحاجة إلى المحافظة، في حدود العملية الإجرائية المتفق عليها، على استقلال عملية اتخاذ القرار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وفي نفس الوقت نجد أن أصحاب المصلحة قد تفهموا مدى الحاجة لتأسيس صلة رسمية مع الجهات ذات الصلاحيات العامة وشجعوا بقوة الجهود التي تبذلها المؤسسة لتعزيز خضوعها للمساءلة العامة.

كما أيد جميع أعضاء مجلس المراقبة إدخال مبدأ استقلال عملية اتخاذ القرار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ضمن إطار عمل نظام الحوكمة الجديد.

ومن المقرر أن يتشكل مجلس المراقبة من القيادات المناسبة من الأسواق المنبثقة واللجان الفنية للمنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية (البورصات)، الهيئة الأوربية، وكالة الخدمات المالية باليابان، وهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC). وسوف تحضر لجنة بازل اجتماعات مجلس المراقبة كمراقب رسمي.

وتتمثل المسؤوليات الأساسية لمجلس المراقبة في التأكد من أن أمناء مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية يؤدون واجباتهم حسب ما هو محدد بدستور المؤسسة، بالإضافة إلى المصادقة على تعيين أو إعادة تعيين الأمناء. ومن المتصور أن يجتمع مجلس المراقبة مع الأمناء لمرة واحدة على الأقل في السنة أو لأكثر من مرة عند الضرورة.

وقد وافق الأمناء على تعديل الدستور لزيادة عدد أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية ليصل إلى ١٦ عضوًا ووضع إرشادات تتعلق بتوزيعهم الجغرافي. وبقيت معايير العضوية الأخرى المتمثلة في أن «المؤهلات الأساسية هي الكفاءة المهنية والخبرة العملية». ولتوسيع قاعدة التوزيع الدولي في حدود عام ٢٠١٢م، سيكون هنالك أربعة أعضاء من منطقة آسيا/ أو أربعة أعضاء من القارة الأوروبية، وأربعة أعضاء من أمريكا الشمالية، وعضو واحد من إفريقيا، وعضو واحد من أمريكا الجنوبية، وعضوان يتم اختيارهما من أي منطقة، بما يحافظ على التوازن الجغرافي ككل.

واستجابة للطلبات الواردة من جهات عامة عديدة، فقد وافق الأمناء على توفير معايير المحاسبة الدولية مجانًا من خلال الشبكة، إلا أن ذلك لا يشمل المستندات المصاحبة للمعايير مثل أسس النتائج أو الإرشادات التطبيقية.

توضح للمستثمرين «ماهي فواتير الشركة وكيف سيتم دفعها» وكذلك لمساعدة لجان المراجعة (كافة لجان المراجعة وليس فقط لجان مراجعة شركات الخدمات المالية) في فهم الكيفية التي تؤثر بها الأزمة المالية على شكل المخاطر المتعلقة بشركاتها.

ويعتبر الانهيار السريع للشركات مثل «يلمان برذورس» وغيرها دليلاً واضحًا أن التقارير المالية ربع السنوية التي تعد، في هذا الوقت، على الورق لا تتمتع بالاستمرارية. كما تؤكد على الحاجة لوجود قناة توزيع مختلفة (مثلاً، الإنترنت) وزيادة معدل تكرر التقارير لتناول صلاحية وتوقيت محتوى التقارير الذي يحتاجه المستثمرون في عملية اتخاذ القرار.

كما تناولت الورقة الكيفية التي يتم بها تحسين الشفافية بالتقارير المالية من خلال استخدام لغة التقارير التجارية الموسعة (XBRL) والتقارير التجارية المعضدة، وهذه الأخيرة تأخذ في اعتبارها العوامل غير المالية التي تؤثر في قيمة الشركة.

ومع إمعان الشركات النظر في استراتيجيات جديدة، وفي طرق جديدة لتخفيض التكلفة وفي حلول مختلفة للمشاكل الناشئة من الأزمة الاقتصادية المحلية والعالمية، فإنها تدعو مهنة المحاسبة لتوفير أنواع مختلفة من الحلول.

إن التطورات التي حدثت قريبًا مثل الخطة التنفيذية والأحكام الجديدة الصادرة من هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) التي سوف تتطلب من كافة الشركات العامة تقديم تقاريرها بلغة التقارير المالية الموسعة (XBRL) في حدود ثلاث سنوات، وكذلك التقارب في اتجاه الوصول لمعايير محاسبة عالمية، كلاهما يعدان خطوات واضحة في الاتجاه الصحيح، إلا أن هنالك الكثير الذي يلزم القيام به لزيادة معدل الشفافية بالتقارير المالية، ولتوسيع تقديم التقارير على الخط المباشر وفي الوقت المناسب، وتطوير استراتيجيات وتقنيات جديدة للمراجعة.

وتوفر البيئة الاقتصادية الحالية فرصة مناسبة لمهنة المحاسبة لكي تتولى دورًا قياديًا. ويتوجب على المهنة، إضافة إلى الجهات الأخرى المشاركة في السوق، تبني التغير وتركيز جهودها في عملية تحديث نموذج إعداد التقارير.

هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية تنقذ (القيمة العادلة)

دافعت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) عن عملية المحاسبة حسب القيمة الحالية للسوق، كما توقعت الهيئة أن تقوم الجهات التي تتولى وضع المعايير بتقديم توضيح أفضل لكيفية تطبيق القواعد المتعلقة بهذه الطريقة.

وفي تقرير مقدم لمجلس النواب (الكنجرس)، قررت الهيئة عدم تعليق عملية المحاسبة حسب القيمة الحالية للسوق، وذلك خلافًا لرغبات العديد من مجموعات الضغط المصرفية. إلا أن الجدال بشأن كيفية قياس الأصول والالتزامات لا يزال بعيدًا جدًا من الوصول إلى نتيجة.

ويتضمن قرار الهيئة توصيات عديدة تخص مجلس معايير المحاسبة المالية، الذي تشرف عليه الهيئة تتعلق بإرشاد الشركات بشان كيفية تطبيق القيمة العادلة.

ومن بين مقترحات الهيئة: تقديم المساعدة الشركات بخصوص تحديد الوقت الذي يتعرض فيه سوق للأصول للجفاف من السيولة وكذلك حول كيفية أخذ انعدام السيولة في الاعتبار عند تقييم أصل أو التزام.

ودعت الهيئة أيضًا مجلس معايير المحاسبة المالية لتبسيط المحاسبة بالنسبة لهبوط الأصول المالية ومعالجة المواضيع الناشئة بالنسبة لقياس قيمة الالتزامات.

كما طلب التقرير تقديم إفصاحات جديدة لتوضيح تأثير القيمة العادلة على القوائم المالية ومزيد من الإرشادات لحساب القيمة العادلة للأصل الذي لا يوجد له سوق نشط.

واستجابة لمطالبات المؤسسات المالية والمتعاطفين معها، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية مؤخرًا مثالاً افتراضيًا لكيفية تقدير القيمة العادلة لضمان دين مرهون بسوق غير نشط، إلا أن هيئة تداول الأوراق المالية أشارت إلى أن هذه الإرشادات التي أعدت على عجل لم تؤد إلى إزالة ارتباك الممارسين.

وورد بالتقرير «عدم إجراء أي تعديل على التقارير المالية للأغراض العامة بغرض ملاءمة احتياجات أطراف أخرى، إذا كان مثل هذا التعديل ينتقص من متطلبات المستثمرين».

وتأييدًا لمحاسبة القيمة العادلة أشارت الهيئة إلى أن هذه الطريقة المحاسبية «لم يظهر أنها قد لعبت أي دور له أهمية بالنسبة لحالات الإفلاس التي تعرضت لها البنوك خلال عام ٢٠٠٨».

وبعد مراجعة البيانات المالية لثلاث سنوات بالنسبة لعدد ٢٢ من البنوك التي أعلنت إفلاسها، توصلت الهيئة إلى أن محاسبة القيمة العادلة أثرت قليلاً على تلك الإفلاسات؛ ولم تستخدم هذه الطريقة إلا لعدد صغير من الأصول وأن الخسائر المرتبطة بالقيمة العادلة لم يكن لها تأثير مهم على رأس مال البنوك.

ويقدم تقرير هيئة تداول الأوراق المالية عرضًا لتاريخ عملية وضع المعايير، وتصاعد انتشار طريقة القيمة العادلة فوق محاسبة التكلفة التاريخية، وعولمة القواعد المحاسبية من خلال تقارب مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها مع معايير التقارير المالية الدولية، التي تستخدم القيمة العادلة بدرجة أكبر.

وفندت الهيئة الاعتقاد الخاطئ للمراقبين بالدوائر غير المحاسبية بأن معيار المحاسبة المالية رقم ١٥٧ الصادر منذ سنتين من ناحية أنه قد أوجد موجة جديدة من التشويش بالنسبة لمحاسبة القيمة الحالية للسوق. ورأت أن المعيار رقم ١٥٧ حدد القيمة العادلة ووفر إطارًا للقياس على طول مسلسل هرمي من ثلاث خطوات. فتحت المستوى الثالث نجد أن الأصول المحدودة أو المنعدمة التبادل يتم الاحتفاظ بها مقابل «مدخلات غير ملحوظة» (Unobsevabe inputs).

هذا التقرير الذي قام بإعداده موظفو الهيئة العاملين بإدارتي كبير المحاسبين وتمويل الشركات، يستبعد التخوفات التي تشير إلى أن القيمة العادلة تتعارض مع قابلية المقارنة وتقود إلى مزيد من التقلبات بدخل الشركات المقيد وذلك من خلال الاستنتاج بأن محاسبة التكلفة التاريخية لها حقيبتها الخاصة بها بالنسبة لمواضيع قابلية المقارنة وأن القيمة الحالية للأصل تعكس بطريقة أفضل المخاطر الاقتصادية الحقيقية التي تبنتها الشركات.

بالإضافة إلى ذلك ترى الهيئة أن إفلاسات البنوك ناتجة من تصاعد خسارات الائتمان، الشكوك بشأن جودة أصولها وتلاعب المستثمرين والمقرضين. وقد أوردت الهيئة «بدلاً من اعتبارها أزمة ناتجة من محاسبة القيمة العادلة، ينبغي أن ندرك أن الأزمة قد جاءت نتيجة لسلسلة من السحوبات النقدية الكبيرة الناتجة من عدم الثقة بمؤسسات معنية، وظهرت الأزمة من خلال قيام أطراف العملية المالية بتخفيض أو حذف مختلف تعرضات المخاطر والائتمان التي لديهم بالنسبة لكل شركات» وكأمثلة استشهدت الهيئة بإفلاسات بنوك بيراستيرنز، ليمان بروذرز، ويرل لينش.

المؤتمرات والفعاليات المهنية

الفعالية	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد
AICPA International Business. Accounting. Auditing and Tax Conference	٣٠ أبريل- ١ مايو ٢٠٠٩م	واشنطن– الولايات المتحدة الأمريكية
GCC Management Accounting Forum	١٠- ١٤ مايو ٢٠٠٩م	دبي- الإمارات العربية المتحدة
مؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤتمر الشرعي السنوي)	١٨-١٩ مايو ٢٠٠٩م	المنامة- مملكة البحرين
AICPA National Not-For-Profit Industry Conference	١١ -١٢ يونيو ٢٠٠٩م	واشنطن– الولايات المتحدة الأمريكية
The Institute of Management Accountants 90th Annual Conference & Exposition	١١ -١٢ يونيو ٢٠٠٩م	دنفر– الولايات المتحدة الأمريكية
IFRS for Academics and Educators	٢٤ يونيو ٢٠٠٩م	ميلانو- إيطاليا
International Symposium of Finance and Accounting	٦ - ٨ يوليو ٢٠٠٩م	كوالالمبور– ماليزيا
7th International Conference on Accounting	٦ -٩ يوليو ٢٠٠٩م	أثينا- اليونان
International Management Accounting Conference	١٩- ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م	كوالالمبور– ماليزيا

مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

www.fasb.org

هذا الموقع يسلط الضوء على أنشطة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية مع إعطاء عناية كبيرة لأنشطة الاجتماعات والدورات الدراسية. والمجلس يرى أن خضوع الجميع لقوانين المحاسبة ذات الجودة العالية يعتبر بداية الإدارة الجيدة ومفتاح التنمية الاقتصادية الناجحة، ويحتل مكان الصدارة في الموقع خبر اختيار جون بريمان رئيسًا للمجلس وقد تم تعيين كل من ديرمير ثينسيا ازينهاور ودينيس كاس عضوين في مجلس الأمناء، والخبر الآخر في الموقع هو اجتماع لجنة الأزمات التابعة للمجلس.

وقد تمت كافة الاستعدادات لوضع معايير المحاسبة في الصيغة القانونية في بداية شهر يوليو (٢٠٠٩م)، وفي نفس الوقت فقد قام كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية بتجديد اتفاقية التعاون بينهما والعمل معًا بغرض الوصول إلى أحسن النتائج.

وقد تبنى مجلس المحاسبة المالية فكرة جديدة تهدف إلى تعريف الجماهير بملفاتها فلأول مرة يكون في استطاعة الأشخاص الراغبين الاستماع إلى التسجيلات الصوتية ومشاهدة الصور الخاصة بأنشطة المجلس والاجتماعات المختلفة بدون أي تكلفة.

وفي إمكان الأشخاص الراغبين الاتصال بواسطة الإنترنيت وذلك باستعمال المفتاح التالي:

. Cc/archive.php http://fasb.trez

وغرض هذه الخدمات هو خدمة أعضاء المنظمة ولا يجوز قطعيًا تسجيل هذه الخدمات بغرض استعمالها لأغراض تجارية بدون إذن مكتوب من المجلس.

مجلس معايير المحاسبة الدولية

www.iasb.org

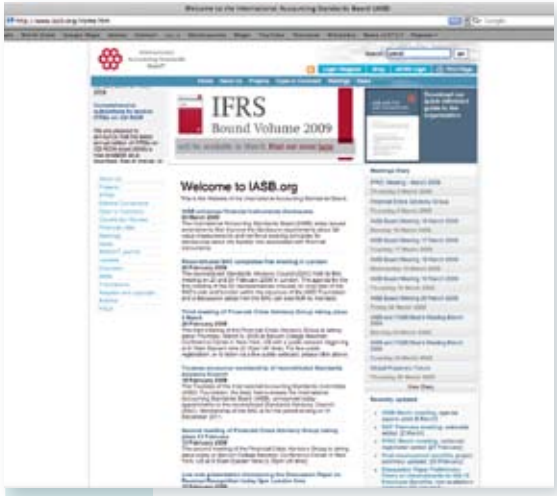

يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تطوير معايير جديدة لإعداد تقرير مالي، وهذا النوع من التقارير يتميز بأنه على مستوى عال مع سهولة فهمه. والغرض من إعداد مثل هذه التقارير هو خدمة المصلحة العامة ويبذل أعضاء مجلس أمناء المجلس قصارى جهدهم من أجل ضمان نجاح مساعي هذه المؤسسة فهم مسؤولون عن نواح كثيرة من أنشطة المجلس بما ذلك التمويل.

تم إنشاء المجلس بعد مشاورات طويلة بين مختلف الأطراف والأفراد والمنظمات المعنية من مختلف أنحاء العالم. ونخص بالذكر هنا الدور الذي لعبته لجنة المعايير الدولية الاستشارية في إنجاح عملية تأسيس المجلس.

ويقوم المجلس بمباشرة مختلف الأنشطة بواسطة اللجان المختلفة وقد صرحت لجنة المراقبة الخاصة بالمجلس أنها قامت بمراجعة القانون الأساسي للمجلس أثناء الاجتماع الذي تم عقده في نيودلهي في ١٥ و١٦ من شهر يناير الماضي ونتج عن هذا الاجتماع تعديل عدد من مواد دستور المجلس.

وفي الثالث عشر من شهر يناير الماضي تم عقد الاجتماع الثاني للمجموعة الاستشارية للأزمة المالية المتفرعة من المجلس في كلية باروش في نيويورك.

وقد اجتمعت لجنة الأزمات للمرة الثانية في مدينة لندن بعد أسبوع حيث ناقشت عددًا من القضايا المالية المختلفة. وينتظر أن يشهد العام الجديد سلسلة من الاجتماعات على مستوى المجلس وعلى مستوى اللجان المختلفة.

الاتحاد الدولي للمحاسبين

www.ar.ifac.org

هذا الموقع يعطي صورة شاملة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، تلك المنظمة التي ترعى مهنة المحاسبة على نطاق عالمي، ويقوم الاتحاد بممارسة أعماله بالتعاون مع الهيئات ذات العضوية المكونة من ١٧٥ تنظيمًا في مختلف أنحاء العالم. وهدف الاتحاد هو حماية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين في أنحاء العالم على ممارسات مهنية عالية الجودة. ويمثل أعضاء ومنتسبو الاتحاد الدولي للمحاسبين ٢،٥ مليون محاسب في جميع أنحاء العالم يزاولون المهنة في القطاع العام وفي مجالات التجارة والصناعة وأغلبهم أعضاء في هيئات المحاسبات الوطنية.

وبقوم الاتحاد- بواسطة مجالسه المستقلة المختصة- باتخاذ الإجراءات اللازمة بغرض تطوير معايير دولية في مجالات سلوك وآداب المهنة والمراجعة والتأكيدات والتعليم والمعايير المحاسبية للقطاع العام كما أنه يصدر وثائق إرشادية لدعم المحاسبين المهنيين العاملين في المكاتب الصغيرة والمتوسطة و المحاسبين العاملين في القطاعات التجارية.

يحرص الاتحاد الدولي للمحاسبين على توصيل خدماته لجميع الأطراف التي ترغب في الاستفادة من مساعداته. وقد روعي في تأسيس بنية الاتحاد تمثيل الجهات المختلفة المرتبطة بالاتحاد وقد أظهر الاتحاد حاجته للعمل عن كثب مع المجموعات الخارجية التي تؤثر على عمل المحاسبين المهنيين أو تتأثر بعملهم.

تحدد الخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي للمحاسبين للأعوام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ الكيفية التي يمكنه من خلالها تنفيذ مهمته وتوصيل الفائدة المرجوة لمختلف الجهات المرتبطة به بما في ذلك الجمهور والأعضاء والمنتسبون وهيئات المحاسبة في جميع أنحاء العالم.

المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين

www.aicpa.org

كرس المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين (AICPA) جهوده لخدمة مهنة المحاسبة والمصلحة العامة منذ فترة طويلة ففي الواقع كان تطوير مهنة المحاسبة الشغل الشاغل للمعهد والهيئات السابقة له ابتداء من عام ١٨٨٧.

وعند الاتصال بموقع المعهد يجد القارئ معلومات حول خدمات الأعضاء ورسالة المعهد والخطط المستقبلية للمعهد وعددًا من المسائل القانونية ذات الصلة بالمعهد وردودًا على كثير من الأسئلة التي تتردد في أذهان معظم الناس في هذه الأيام.

ولضمان الحصول على الرسائل الإلكترونية من المعهد يجب على القارئ تحديث المعلومات الخاصة بالعضوية.

وفي ظروف الأزمات الاقتصادية يجد المعهد نفسه موضع اهتمام عدد كبير من الناس يتصلون بالمعهد مطالبين إمدادهم بالإرشادات التي يمكن أن تساعدهم في التغلب على الأزمة الاقتصادية الحالية. وإذا كنت ترغب في الحصول على مساعدة المعهد في التعامل مع الأزمة المالية الحالية ففي استطاعتك الاتصال على العنوان التالي:

www.aicpa.org/economy

فبالإضافة إلى تقد يم خدمات المواقع الإلكترونية يقوم المعهد الأميركي للمحاسبين القانونين بإصدار عدد من المجلات والنشرات. وهذه الإصدارات تحتوي على الأخبار وعلى آخر المستجدات ذات الصلة الوثيقة بمهنة المحاسبة. والمواظبة على قراءة هذه الإصدارات سوف يساعد القارئ أيضًا على التعرف على الفرص المتاحة في ميدان الإعلان.

وفي إمكان القارئ استعمال العناوين التالية بغرض الوصول إلى الطبعات الموجودة في ملفات المعهد: Journal of Accountancy.The Tax Advisor.Weekly News Updates.Newsletters. Copyright Information

خمس قبل خمس

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اغتنم خمسًا قبل خمس: حياتك قبل موتك، وصحتك قبل سقمك، وفراغك قبل شغلك، وشبابك قبل هرمك، وغناك قبل فقرك».

من يتأمل في هذا الحديث يجد حكمة كبرى، وهي دعوة لأن تنتهز فرصة الحياة قبل فوات الأوان، وتغتنم عافيتك قبل ضعفك، وأن تجعل كل لحظة في حياتك في طريق الله والقرب من الله وفي حال الرخاء قبل الشدة، حتى يعينك الله في المحن والشدائد، ويجعل لك من أمرك مخرجًا ويسرًا، وبذلك يكون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كنزًا من كنوز الحكمة وهاديًا مرشدًا لنا في الحياة، يحقق السلامة والأمان في زمان نفتقد فيه إلى الأمان، ونتعطش إلى النقاء والصفاء النوراني، ولن نرتوي إلا من الحب والحنان الرباني.

فلسفة المال

- لا يمكن لإنسان أن يحتفظ في يديه بأكثر من كرتين من ثلاث؛ الصحة والمال وراحة البال.
- يقول هلبرت: الغني من زاد دخله على نفقته، والفقير من زادت نفقته على دخله.
- يقول المثل الإنجليزي: النقود صنعت مستديرة لكي تسير ...
- إن الكريم الذي لا مال في يده مثل الشجاع الذي في كفه شلل.

أحسنت الاختيار

حكي أن امرأة اتهم زوجها وابنها وشقيقها بتدبير مؤامرة لاغتيال الخليفة المستنصر بالله، فألقي القبض على الثلاثة وحكم عليهم بالإعدام، ولما علمت المرأة بذلك، ذهبت فوقفت على باب المستنصر بالله، حتى رأته قادمًا، راحت تبكي وتتضرع إليه أن يعفو عنهم، إذ لا أرب لها في الحياة بعدهم، ولا معيل غيرهم، فرق لها قلب المستنصر وأطرق قليلًا يفكر، وقال: قد قبلت شفاعتك في واحد منهم، وتركت لك الخيار فيه.

فوقعت المرأة في حيرة من أمرها وفكرت قليلًا، ثم قالت للخليفة: إن الزوج موجود، والابن مولود، أما الأخ فمفقود لا يعود، أختار الأخ، فأعجب المستنصر بحسن اختيارها، ثم قال: اذهبي يا بنية، فقد وهبتك حياتهم ثم أمر لها بشيء من المال.

٢٥ضعفًا

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمسًا وعشرين ضعفًا، وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد، لا يخرجه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة، وحطت عنه خطيئة، فإذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه، ما لم يحدث، تقول: اللهم صل عليه، اللهم ارحمه، ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة» متفق عليه.

أبو حنيفة يمد رجليه

- كان أبو حنيفة جالسًا ومادًا رجله، فدخل عليه شيخ ذو عمامة كبيرة وعليه هيئة العلم، فرفع رجله احترامًا للشيخ، فسأله الشيخ: يا أبا حنيفة متى يفطر الصائم؟

قال: عند غروب الشمس.

قال: وإن لم تغرب الشمس إلى منتصف الليل؟

فقال أبو حنيفة: آن لأبي حنيفة أن يمد رجليه.

لمعلوماتك

- يستطيع العقرب أن يصوم عن الأكل لمدة ثلاث سنوات متتالية، والضفدعة لمدة سنة تامة، وبعض الحيات ٢٨ شهرًا.
- يمكن أن يظل سمك «الترويت» أو السرطان في براد مثلج مدة طويلة، والعودة إلى الحياة مرة أخرى، أما الكلب فيمكن أن يعيش في درجة حرارة ١٦٠ تحت الصفر.

كلاهما في الجنة

- قالت امرأة جميلة لزوجها وكان دميمًا: إني لأرجو أن نكون جميعًا في الجنة.
- فقال: لم؟
- لأنك أعطيت مثلي فشكرت، وأعطيت أنا مثلك فصبرت، فالصابر والشاكر في الجنة.

طفيلي

- دخل طفيلي على قوم يأكلون، فقال: ما تأكلون؟ فقالوا من بغضهم له: سمًا! فمد يده وقال: لا خير في العيش بعدكم!

أعرابي

- حج أعرابي فدخل مكة قبل الناس، وتعلق بأستار الكعبة وقال: اللهم اغفر لي قبل أن يدهمك الناس.

ثلاثيات

- ثلاثة يجب ضبطها: اللسان، والأعصاب، والهوى.
- ثلاثة تنفع في الحياة: العلم، والعمل، والصدق.
- ثلاثة لا مفر منها: الموت، والقبر، والحساب.
- ثلاثة تمسك بها: الإخلاص، والصديق، والوعد.
- ثلاثة لا بقاء لها: ظل الغيام وصحبة الأشرار، والثناء الكاذب.
- ثلاثة محبوبة: الشجاعة، والصراحة، والتقوى.
- ثلاثة ممقوتة: النفاق، والكبر، والكذب.

حق الأم

لأمك حق لو علمت كثير
كثيرك يا هذا لديه يسير
فكم ليلة باتت بثقلك تشتكي
لها من جواها أنة وزفير
وفي الوضع لو تدري عليها مشقة
فمن غصص منها الفؤاد يطير
وكم غسلت عنك الأذى بيمينها
وما حجرها إلا لديك سرير
وتفديك مما تشتكيه بنفسها
ومن ثديها شرب لديك نمير
وكم مرة جاءت وأعطتك قوتها
حنانًا وإشفاقًا وأنت صغير
فآها لذي عقل ويتبع الهوى
وآها لأعمى القلب وهو بصير
فدونك فارغب في عميم دعائها
فأنت لما تدعو إليه فقير

(باء تجر).. و(باء تنصب)

- قال رجل لصديقه: ما فعل فلان بحماره؟
- قال: باعِه (بكسر العين).
- قال: قل باعَه (بفتح العين).
- قال: فلماذا قلت بحمارِه؟
- قال: الباء تجر.
- قال: فمن جعل باءك تجر وبائي تنصب؟

إجابة فورية

- سئل أحد البخلاء عن الفرج بعد الشدة، فأجاب على الفور: أن تحلف على الضيف فيعتذر بالصوم.

«المحاسبون» في حلتها الجديدة

منذ تأسيس الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي تصدر نشرة لأخبارها تتواصل مع منسوبيها والمهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة داخل وخارج المملكة، وبعد أن نضجت التجربة قررت الهيئة تحويل هذه النشرة إلى مجلة متخصصة في مهنة المحاسبة والمراجعة، واستقر رأي المختصين فيها على إطلاق اسم جديد يواكب متطلبات المرحلة ويعكس توجه الهيئة في رفع الوعي المهني ونشر الفكر المحاسبي لدى شريحة أكبر من السابق، من هنا ولدت «المحاسبون» لتكون ذراعًا للهيئة في تحقيق أهدافها الإعلامية والتوعوية، وصادف أول عدد يصدر منها مناسبة هامة لا تتكرر كثيرًا في المملكة ولا حتى الدول المحيطة بنا ألا وهي عقد مؤتمر المحاسبة الثاني الذي تنظمه الهيئة هذه الأيام.

لا يستطيع المتابع لإنجازات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين طوال عمرها إلا أن يشيد بإنجازاتها، وإن كان مهتمًا بالمهنة فسيكون فخورًا بما حققته على أرض الواقع، فمن إعداد العشرات من معايير المحاسبة والمراجعة إلى عقد اختبارات للزمالة المهنية وصولاً إلى عقد المئات من الدورات التدريبية والمشاركة بفاعلية في رفع الوعي المهني لدى شرائح متعددة من المجتمع خصوصًا رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين وحتى الطلاب والمحاسبين السعوديين وغير السعوديين العاملين في منشآت الأعمال على اختلافها.

«المحاسبون» ستكون منبرًا لجميع المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة وستكون وسيلة لتوثيق الصلات بينهم أينما كانوا، والأهم أنها ستعمل على إيصال رسالة الهيئة ومنجزاتها لشريحة أكبر من السابق داخل وخارج المملكة، وإذا كانت الهيئة التي تصدرها من أفضل الهيئات المهنية في المنطقة العربية إنجازًا ومواكبة للتطورات فلا شك أن ذراعها الإعلامية ستكون من أهم الدوريات المتخصصة في المهنة على مستوى الوطن العربي كذلك، وهذا ما نطمح إليه نحن المتابعين والمنتمين لها.

«المحاسبون» يا معشر المحاسبين تحتاج إلى تضافر جهودكم لتحقيق أهدافها عن طريق التواصل معها بالأخبار والمقالات، وأجزم أن القائمين عليها سيسعدون بأي تواصل منكم.

لا يسعني في نهاية هذه الكلمة المختصرة إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل للقائمين على هذه المجلة وعلى رأسهم الأمين العام الدكتور أحمد المغامس ونائبه الدكتور يحيى الجبر ومسؤول العلاقات العامة بالهيئة الزميل عبدالله الراجح فجهودهم واضحة جلية.

اللهم بارك في الجهود وسدد الخطى، وإلى اللقاء.

عبدالمجيد عبدالرحمن الفايز
مستشار التحرير

رؤيتنا:

الخيار الأفضل للمستثمرين في صناعة البتروكيماويات و الصناعات
كثيفة الاستخدام للطاقة والمساهم الرئيس في النمو بالمملكة

رسالتنا:

تخطيط وتشجيع الاستثمار وتطوير وإدارة مدن صناعة البتر وكيماويات و الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة من خلال التركيز والتكامل مع العملاء والمستثمرين والموظفين والمجتمع وبقية الشركاء.

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

SOCPA

عالم من الفرص العملية المتميزة

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة، وتساعد الحاصلين عليها لتبؤ الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية.

يحصل المتقدم / المتقدمة على زمالة الهيئة بعد اجتياز الاختبار في خمس مواد هي المحاسبة، المراجعة، الزكاة والضريبة، فقه المعاملات، الأنظمة التجارية.

لمزيد من المعلومات حول اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يمكن الاطلاع على موقع الهيئة على الانترنت: www.socpa.org.sa

او الاتصال :

هاتف : ٤٠٢٨٥٥٥

فاكس : ٤٠٢٥٦١٦

البريد الالكتروني : exam@socpa.org.sa